يا أيها الذين آمنوا
استجيبوا لله وللرسول

الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

العدد رقم (٥٠) - السنة الخامسة - ذو القعدة ١٤١١ هـ الموافق حزيران ١٩٩١ م

بدعة استحلال الربا للفقراء

تفاعلات فكرية في السعودية

مشكلة الشرق الأوسط والتحركات الأميركية

الدعوة إلى الإسلام

□ **التقليد لا يكون دائماً مبرئاً للذمة** (سؤال وجواب) . . . . ص (١٦)

تطلب من كافة المكتبات السعر ٢٥٠ فلس

AL-WAIE

الوعي

جامعية ـ فكرية ـ ثقافية

السنة الخامسة ـ العدد (٥٠)

تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان

اقرأ في هذا العدد

□ ماذا تعمل اميركا بالعراق؟ ..... ص (٤)
□ تفاعلات فكرية في السعودية .... ص (٦)
□ الاتحاد السوفياتي الى الهاوية ص (٨)
□ مشكلة الشرق الأوسط ..... ص (١١)
□ التقليد لا يكون دائماً مبرئاً للذمة ص (١٦)
□ استحلال الربا للفقراء ..... ص (٢٠)
□ الدعوة الى الاسلام ..... ص (٢٧)

المراسلات

«الوعي»
كلية بيروت الجامعية
ص.ب ٥٠٥٣/٨٩ ـ ١٣
بيروت ـ لبنان
او
ص.ب: ١٣٥٠٩٩ ـ شوران
بيروت ـ لبنان

ثمن النسخة

لبنان: ٢٥٠ ل.ل.
الولايات المتحدة ١,٥ دولار.
السويد ٥ كورون.
المانيا ١,٥ مارك.
استراليا ١,٥ دولار.
باكستان ١٢ روبية.
النمسا ١٨ شلن.
بلجيكا ٥٠ فرنك بلجيكي.
فرنسا ٥ فرنك فرنسي.
سويسرا ١,٥ فرنك.
يوغسلافيا ١ دولار.
الدانمرك ١٠ كورون

الى السادة الكتاب

● يجوز إعادة نشر المواضيع التي تظهر في «الوعي» دون اذن مسبق على ان تذكر كمصدر.
● لا تقبل «الوعي» إلا المواضيع التي لم يسبق نشرها. وإلا فعلى الكاتب ذكر المصدر.
● لـ «الوعي» حق تصحيح المواضيع المرسلة، وغير ملزمة بإعادة المواضيع التي لم تقبل للنشر.
● نرجو ترقيم ووضع خط تحت جميع الآيات القرآنية والاحاديث النبوية الواردة في المقالات وتخريجها.

عناوين المراسلين

الدانمرك:
Mr. Mohammad
Dalslandsgade 8.M. 618
2300 Kbh. S
DANMARK
Giro. nr 8668647.

ألمانيا:
Orientalischer Buchhandel
Maelzer Str. 48
4790 Paderborn R.F.A
W. Germany

النمسا:
S. HASSAN
REK LEWSKIG. 37/II/II
1230 WIEN
OSTERREICH

امريكا:
AL - WAIE
P.o. Box 18210
Cleveland Hts,
OHIO 44118
U.S.A.

بريطانيا:
Abu Mohammad
P.o. Box 100
London N18 2YL
U.K.

أستراليا:
Abou Al Moutasim Bellah
Sydeny
C/O Fax 7083694
Telex: 176308
AUSTRALIA

كلمة المحرر

دستور إسلامي؟

في ٩١/٥/١٧ اقرت الجمعية الوطنية (البرلمان) في باكستان مشروع قانون يجعل أحكام الشريعة الإسلامية القانون الأعلى في البلد. يبقى ان يصادق مجلس الشيوخ الباكستاني على هذا المشروع كي يصبح قانونا نافذا. والمتوقع هو أن يصادق مجلس الشيوخ عليه خلال أيام.

المعارضة في باكستان، بقيادة بنازير بوتو، طعنت في المشروع واصفة إياه بأنه «اصولي ومناقض للمبادىء الديمقراطية ويشكل انتهاكا للدستور».

ونسأل المعارضة الباكستانية، وهم مسلمون، نسألهم: إذا تعارضت أحكام الدستور في باكستان مع أحكام الشريعة الإسلامية فماذا تأخذون، وماذا تتركون؟

ونسألهم أيضا: إذا كانت قواعد الشريعة الإسلامية مناقضة للمبادىء الديمقراطية فأيهما تأخذون؟

علما أن عددا كبيرا من النواب المسلمين قاطعوا جلسة اقرار هذا المشروع لأنه جاء ضعيفا وغامضا ولا يلبي ما يطلبه الشرع الإسلامي من الوضوح والشمولية.

وقبل ذلك، أي في ٩١/٥/١٥، في اليمن توجه الناس لإجراء استفتاء على دستور اليمن. وقد كانت تمت الوحدة بين شطري اليمن في ٩٠/٥/٢٢، ووُضع لها دستور مؤقت. وكانت جماهير اليمن طالبت السلطات بتعديل الدستور وجعله اسلاميا قبل عملية الاستفتاء. وكان مجلس الرئاسة في اليمن اصدر بيانا في ٩١/٤/٢٢ إرضاءً للجماهير جاء فيه «إن الشريعة الإسلامية الغراء وتعاليمها السمحاء هي أساس ومصدر كل التشريعات في ظل الجمهورية اليمنية. وعلى هذا الأساس فإنه لا يجوز في اي حال من الأحوال أن يصدر أي تشريع بالتجاوز أو التناقض او المخالفة لكتاب الله وسنة رسوله، وان اي تشريع يخالف أحكام الشريعة الإسلامية يعتبر تشريعا باطلاً من أساسه، وأن المصادقة على الدستور من خلال الاستفتاء الشعبي تعني في صورة قطعية وناجزة عدم سريان أية قوانين او قرارات صدرت قبل قيام الوحدة تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ونصوص الدستور المستمدة منها».

وقد طالبت الجماهير بإضافة هذا البيان إلى الدستور وجعله جزءا منه حين يجري الاستفتاء عليه في ٩١/٥/١٥. وخرجت الجماهير في مسيرة سلمية في صنعاء يوم ٩١/٥/١٢ ضمت حوالي ٣٠٠ الف نسمة مطالبة بذلك. ولكن رئيس اليمن اكتفى بتأكيد التزامه بالبيان ورفض أن يجعله جزءا من الدستور، فقاطعوا الاستفتاء (ولم يحاولوا منعه) فجاءت نتيجة الاستفتاء هزيلة.

وفي ٩١/١/١ في السودان أصدر الرئيس السوداني عمر البشير مرسوما قرر فيه تطبيق الشريعة الإسلامية فورا نزولاً إلى حكم الله تعالى واستجابة للإرادة الشعبية (...) إن الوضع القانوني في الإقليم الجنوبي سيبقى على ما هو الآن إلى حين قيام الأجهزة التشريعية لتقرر ما تراه مناسبا في شأنها. وأضاف أنه سيعرض بنفسه «الجدول الزمني الناجز والإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتنفيذ أحكام الشريعة أمام مجلس قيادة الثورة والوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة في شأنها فورا».

ويبدو أنه، حسب الجدول الزمني لم يشار إليه، لم يتم تطبيق الشريعة الإسلامية حتى الآن في الأقاليم الشمالية.

وفي ٩١/٦/٢٧ في الجزائر من المفروض حصول الانتخابات البرلمانية، وإذا ترك الشعب في الجزائر ينتخب بحرية فإن النتائج ستكون مشابهة لنتائج الانتخابات البلدية والولايات، أي ستكون الغالبية الساحقة بجانب دعاة الإسلام، والمفروض أن يترتب على ذلك وضع دستور إسلامي وإقامة دولة إسلامية.

ولكن من بيدهم السلطة الآن هم من ذوي الفكر العلماني ويحاربون الفكر الإسلامي. والغرب بما عنده من وسائل إعلام وتضليل وما عنده من خبث وحقد على الإسلام والمسلمين فسيقف بجانب العلمانيين ضد المسلمين. ولكن نأمل أن يتحلى المسلمون بالوعي ليجدلوا الكفار واتباعهم وينصروا المسلمين والإسلام.

علما بأن طريق إعادة الإسلام إلى السلطة هي طلب النصرة من أهل القوة وليست هي الانتخابات □

بسم الله الرحمن الرحيم

أميركا كانت قادرة على احتلال بغداد واسقاط نظام صدام حسين، ولكنها لم تفعل. ولذلك انحى قائد القوات (سكوارتشوف) باللائمة على بوش، ثم اعتذر، واحتجت أميركا بأنها جاءت لتحرير الكويت ولم تأت لاسقاط النظام العراقي. وقالت بأن مسألة اسقاط النظام تخص أهل العراق. وقد حرّضت شعب العراق على الثورة فحرضت الشيعة في جنوب العراق والأكراد في شماله، وأوعزت لعقد مؤتمر، فعقد في بيروت وضم مختلف الفئات المعارضة للنظام العراقي. ونشبت الثورة في العراق دموية عنيفة.

وقام الجيش العراقي بالتصدي للثورة في الجنوب أولاً ثم في الشمال وسحقها بكل عنف. ولم تساعد أميركا الثورة ولم تمنع الجيش العراقي من سحقها، بل سمحت له باستعمال طائرات (الهيليكوبتر) لاخماد الثورة. وهنا برز غرض بوش من عدم اسقاط نظام صدام، وبرز غرضه من إيقاف الحرب قبل أن يقضي نهائياً على قوة الجيش العراقي، هذا الغرض الذي لم يفهمه (سكوارتشوف) في حينه.

غرض بوش هذا هو إيقاع التذابح بين أفرقاء الشعب العراقي من أجل ايجاد الشروخ وزرع العداوات والثارات بين هؤلاء الأفرقاء.

في بداية التحريض الأميركي على الثورة صدّق قادة الشيعة أقوال أميركا، وصدّق قادة الأكراد أقوال أميركا. ثم اكتشفوا خداعها، وأسقط في ايديهم، وقالوا بسذاجة: **حرضونا على الثورة فثرنا ثم تخلوا عنها**. يقول (بريزنسكي): «كان هؤلاء يعوّلون، بشكل ساذج، على دعم الولايات المتحدة». كان المفروض فيهم أن يفهموا منذ بداية التحريض أن أميركا مخادعة، إذ لو كانت جادة لما كانت تركت في الجيش العراقي رمقاً من قوة، ولكانت اسقطت البصرة على الأقل. ولكنها تريد من ذلك أن تشحن النفوس ليس ضد صدام وحده، بل أن تزرع الضغائن بين السنة والشيعة وبين العرب والأكراد، لتثير هذه الضغائن في المستقبل وتحرك هذه الفتن حينما يلزمها ذلك.

أن للمسلمين أن يخلعوا عنهم رداء السذاجة السياسية وأن يفهموا الخداع الغربي بشكل عام والأميركي بشكل خاص. حين تقول أميركا بأنها جاءت لتحرير الكويت فهي كاذبة، وإنما جاءت لمصالحها. وحين تقول بأنها تعادي (صداماً) وحده ولا تحمل العداء لشعب العراق فهي كاذبة. وحين تقول بأنها جاءت للمحافظة على الشرعية الدولية وحماية الضعيف من القوي فهي كاذبة. أميركا مثل سائر الدول الغربية تنهج النهج (الميكيا فيلي)، أي هي تتظاهر بالمظهر الانساني والاخلاقي والعادل، ولكنها في الحقيقة لا تراعي الا مصالحها، وفي سبيل مصالحها تدوس الانسانية وتنحر الأخلاق وتهزأ بالعدالة. وقد رأينا كيف أنهم يكيلون للعرب بمكيال ولليهود بمكيال آخر.

(بريزنسكي) مستشار الأمن القومي الأميركي في عهد كارتر كتب في ٩١/٤/٢٢ في جريدة (الهيرالد تريبيون) مبدياً خشيته أن يلحق أميركا **العار الخلقي** جراء تصرفاتها في حرب الخليج، قال: «إن هناك خطراً متزايداً ـ لكن يمكن تفاديه ـ بأن يُنظر إلى الحرب بأنها عجلت من وقوع كارثة جغرافية سياسية **وعار اخلاقي**» وعن التحريض على الثورة في العراق يقول (بريزنسكي): «أثار الحرب تزيد من حدة الأحقاد والعداوات العرقية والدينية والقبلية في المنطقة والتي بالكاد جرى كبتها. فالحرب ضد العراق قد تنتج سلسلة من ردود الفعل المستمرة واحتمال **لبننة** المنطقة بأكملها». ويضيف عن الأخلاق: «إن كثافة الهجوم الجوي على العراق اثار القلق حول نظرة الأميركيين الى حياة العرب. وقد يشكل دليلاً على أن **الأميركيين يعتبرون حياة هؤلاء تافهة وعديمة القيمة**، مما يزيد من حدة **قضايا أخلاقية حساسة**».

وقد وصم تقرير بعثة التحقيق الخاصة الذي أحاله الرئيس الفنلندي إلى الأمم المتحدة، وصم الحرب الجوية ضد العراق بأنها (كانت موجهة إلى الأهداف المدنية، فان نحو ٩٠ بالمائة من القوة

ماذا تعمل أميركا بالعراق؟

العاملة الصناعية عطلت، «وان المختبر الوحيد في البلاد لانتاج اللقاحات البيطرية» جرى تدميره بالقصف، وكذلك مستلزمات البذور التابعة له مع كل مخزونات بذور الزراعة. وأدى التدمير المتعمد لمحطة توليد الكهرباء إلى وقف كل شبكات التوليد الكهربائي وسبب انقطاع المياه وجرى تدمير كل وسائل الاتصالات الحديثة...).

هذا التقرير يفضح كذب أميركا، وأنها كانت تعمل على تدمير العراق بما فيه من وسائل العيش المدينة وليس العسكرية فقط. وتحاول الآن أميركا ان تظهر بوجه انساني من ارسال الغذاء واقامة المخيمات للاجئين الأكراد. أنها تقتل القتيل وتسير في جنازته!

وهناك مفاوضات الآن بين الحكومة العراقية وزعماء الأكراد على إقامة حكم ذاتي للأكراد في شمال العراق. هذه المفاوضات تجري بمباركة أميركية وتوجيه أميركي.

حكومة العراق تسير الآن مرغمة على خط السياسة الأميركية، وزعماء الأكراد يسيرون الآن على خط السياسة الأميركية. ولا يهمنا أن نحلل ونبحث عن هدف أميركا من رعاية هذه المفاوضات الآن، لأننا رأينا هدفها في العراق من خلال تدمير بنيته كلها، ورأينا هدفها من خلال التحريض على الثورة ثم سحق هذه الثورة. رأينا أنها هي التي كانت وراء هذا التشتيت للأكراد والشيعة بعد اطلاق يد ما بقي من قوة عراقية لتدمير بيوتهم وسحقهم، وذلك من أجل زرع العداوات كما سبق وذكرنا.

فلا يمكن أن تكون أميركا صادقة الآن مع الأكراد في ايجاد حكم ذاتي آمن لهم، فهل يفهم الأكراد ذلك؟ لقد لُدِغوا من جحر أميركا وجحر الغرب مرّات وليس مرتين فقط. ففي سنة ١٩١٨ عند نهاية الحرب العالمية الأولى قدّم رئيس أميركا آنذاك، ويلسون «مبادرة النقاط الأربع عشرة» وكانت بمثابة دعوة لايجاد نظام دولي جديد يقوم على انقاض الدولة العثمانية. وشدد الرئيس ويلسون في إحدى النقاط على اقتناص فرص **الحكم الذاتي، وبناء أوطان مستقلة للقوميات غير التركية**. وكان هدفه تمزيق الأمة الاسلامية على اساس عرقي. وحرّضوا الأكراد في حينها، من أن الظرف العالمي والاقليمي مؤات لانشاء وطن قومي لهم. وجاءت النتيجة يومها مناقضة لما وُعِدوا وما توقعوا، بحيث تخلى عنهم الأصدقاء المحرّضون وانتقمت منهم الحكومة التركية بشكل قاس. وها هو التاريخ يعيد نفسه مع الأكراد وأميركا وينتقم منهم صدام/ الآن بدل أتاتورك.

ونود أن نقول للأكراد: انتم مسلمون، والاسلام ألغى الروابط العرقية والعنصرية والقبلية والقومية وجعل المسلمين أمة واحدة. قال تعالى ﴿يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل ليتعارفوا. إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ صلاح الدين الأيوبي لم يكن يفكر على أساس عرقي، فلم يكن يدور في خلده أنه هو من أصل كردي وأن فلاناً من أصل عربي وان هناك تمييزاً بينهما. الكافر المستعمر هو الذي نفخ فينا روح العصبية ليمزقنا، ورسولنا ﷺ يوصينا: «**دعوها فانها منتنة**».

وجاء بوش الآن بأخبث مما جاء به سلفه ويلسون، جاء لينفخ المذهبية إلى جانب العرقية، فحرض سكان جنوب العراق من زاوية أنهم شيعة وأن ولاءهم لايران.

النظام العراقي ليس نظاماً سُنياً يحارب الشيعة، انه نظام بعثي علماني كافر يحارب الشيعة ويحارب السنة. وعلى المسلمين جميعاً: سنة وشيعة، عرباً واكراداً وغيرهم، عليهم جميعاً أن يتذكروا قول الله تعالى: ﴿انما المؤمنون اخوة﴾ وأن يتعاونوا لهدم هذا النظام واقامة نظام الخلافة الاسلامية الراشدة□

تفاعلات فكرية في السعودية

على أثر الأحداث الأخيرة حدثت نقلة نوعية في التفكير عند أهل البلد (السعودية) بعامة وعند الشباب الواعي بخاصة.

فقبل أحداث الخليج كان للعلماء التقليديين ـ ابن باز وابن عثيمين... ـ سلطان لا ينازع على الشباب، ورغم وجود تململ بين أوساط الشباب لما كانوا يرونه من انحرافات متزايدة عن الإسلام، إلا أنهم ما كانوا ليخرجوا عن رغبة العلماء. وطبعاً كانت العقدة الرئيسية في هذا: وجوب عدم الخروج على أولي الأمر. إلا أن موقف العلماء من الاستعانة بالكفار جاء ليزعزع ثقة الشباب بهم لمعارضته لما هو معلوم من الدين بالضرورة. وقد جاءت فتوى العلماء المجيزة للاستعانة بالكفار ضربة قاصمة لنفوذهم على الشباب المسلم، خاصة إذا علمنا أنه خلال السنين الأخيرة كان هناك تركيز ملفت للنظر في دوائرهم على مفهوم «**الولاء والبراء**». فقد عملوا من خلال مؤلفاتهم ومحاضراتهم على نشر هذا المفهوم وتعزيزه، بل وجعله أساساً من أسس العقيدة. وقد كان أحدهم عندما يُستفتى عن جواز استقدام خادم أو خادمة نصرانية أو هندوسية يقيم الدينا ولا يقعدها. فإذا بهم يجيزون الاستعانة بمئات الآلاف من جيوش الكفار.

وقد شاءت رحمة الله أن يكون هناك بصيص من نور وسط هذا الجو الظلامي. فمنذ بداية الأحداث قام **الشيخ سفر الحوالي** ـ رئيس قسم العقيدة في جامعة أم القرى في مكة ـ بإلقاء سلسلة من المحاضرات الجماهيرية انصبّت على معارضة التدخل الأمريكي.

وقد كان للموقف القوي الجريء الذين وقفه الشيخ سفر الأثر الحاسم في إحداث تبلور واضح في الرأي العام ـ في وسط الشباب الملتزم ـ مناهض لموقف العلماء ورافض لفتواهم. وقد اغتاظ العلماء التقليديون من الشيخ سفر لأنه فضح موقفهم ـ وإن لم يتخذ منهم موقفاً هجومياً مباشراً ـ وسفه رأيهم وأفسد عليهم الرأي العام. فسارعوا إلى دعوته للقاء بهم بشكل خاص وطلبوا أن يكون الحوار والنقاش محصوراً بينهم، أي أن لا ينشر على العامة. وقام أحمد نائب وزير الداخلية والمسؤول عن المخابرات بالاجتماع مع الشيخ سفر طالباً منه عدم إحداث بلبلة في المجتمع في هذه الأيام العصيبة. فقام الشيخ سفر بتأليف رسالة من ١٢٠ صفحة مطولة وجهها بشكل خاص إلى العلماء، أي لم تكن رسالة مفتوحة لعامة الناس. إلا أنها تسربت بعد ذلك وتداولت عن طريق الأيدي. هذه الرسالة تفصل كثيراً في الأدلة الفقهية التي تحرم الاستعانة بالكفار. فقد سبق له وعالج هذه الناحية في محاضراته السابقة. إلا أنها ركزت في جلها على فهم الواقع السياسي للأزمة، وبالذات كشفت مطامع أمريكا في المنطقة وتخطيطها لاحتلال آبار البترول منذ سنين على عهود نيكسون وكارتر وريغان. أي أن الرسالة أرادت أن تقول إن العلماء لم يفهموا مناط الحكم وبالتالي كانت فتواهم في غير موضعها، وعليه فإنها فتوى خاطئة باطلة.

وقد تلقف الشباب المسلم هذه الرسالة وغيرها بشغف شديد إذ أكدت هذه الرسالة لهم جهل العلماء. وهكذا ظهر تيار جديد في البلد مغاير للعلماء. فبالإضافة إلى الشيخ سفر الحوالي تكلم الشيخ ناصر العمر والشيخ سلمان العودة والشيخ إبراهيم لبابيدي، تكلموا كلهم مؤيدين لموقف الشيخ سفر ومحذرين من الاستعانة بالأمريكان. ولكن الشيخ سفر كان أكثرهم جرأة ووضوحاً في طرحه.

ثم تزامنت أحداث أخرى لتؤكد للشباب المسلم خطورة الوضع وما تدبره أمريكا للمنطقة، منها

مظاهرة النساء بالسيارات في الرياض والتي كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. ثم جاءت كتابات غازي القصيبي وزير الصحة السابق والذي يشكل رأس حربة التيار العلماني في البلد، الذي يطالب بحكم ديمقراطي علماني، وإن لم يجهر بذلك بوضوح. فقد قام القصيبي بنشر كتاب أسماه «**حتى لا تكون فتنة**» حذر فيه من حتمية الحرب الأهلية الوشيكة الوقوع (حسب زعمه) بين السلفيين والعلمانيين.

ثم ضمن الكتاب هجوماً لاذعاً ضد الشيخ ناصر العمر والشيخ سلمان العودة والشيخ عائض القرني. أما الشيخ سفر فلم يتصدّ له. والذي يبدو أن الشيخ سفر عنده من العقلية ومن الوعي ما يجعله هدفاً صعب المنال للقصيبي ولغيره. إلا أن الشيخ سفر حجازي ولا يُعرف بعد إلى أي مدى يستطيع أن ينجح في قيادة النجديين. فالشباب النجدي تغلب عليه عصبية ـ للأسف ـ ولذا تجدهم يلتفون حول الشيخ سلمان العودة (قصيبي). فلما نشر كتاب القصيبي أسرع بعض السلفيين إلى الرد عليه خاصة وأنه [أي القصيبي] قد ضمن كتابه هجوماً مباشراً على مشايخهم، واتهمهم بأنهم يريدون أن يكونوا خمينيين. واتهم العودة بأنه يطمح لأن يكون خميني السعودية وعنف عليهم قائلاً بأن الحكم في السعودية قائم على الإسلام أصلاً وليس هناك من حاجة لأناس يتسترون باسم الدين للوصول إلى أغراض سياسية. ثم هاجم تنصيبهم أنفسهم أوصياء على الدين، وقال إنه ليس في الإسلام ولاية الفقيه، وبالتالي فتفسير النصوص الشرعية ليس حكراً عليهم. ثم ناشد العلماء الكبار أن يبينوا للناس عدم مشروعية قصر العلم على أشخاص دون آخرين، واستعان ببعض الأمثلة من كتابات الغزالي ليبين أن هناك مسائل فقهية اختلف فيها الفقهاء. ولذا فليس لأحد الحق أن يدعي لنفسه احتكار الفهم الشرعي، وهكذا.

فقام آخرون وردوا عليه. ولا زالت الساحة تتفاعل مع هذه الكتابات. ولا بد من الإشارة إلى أن ظهور هذه الرسائل المتضادة هو ظاهرة جديدة في المجتمع السعودي الذي كان إلى الأمس القريب خامداً من الجهة الفكرية. بينما هو الآن يغلي بعدة تيارات فكرية، حتى أن أهل الحجاز ـ وهم المعروفون بخضوعهم لآل سعود وأهل نجد عموماً ـ قد تحركوا مؤخراً. وتفيد الأنباء بوجود عشرات منهم في السجون خاصة اتباع الشيخ سفر، وهم وإن لم يكونوا حزباً منظماً إلا أن اتباعهم لآراء الشيخ ونشرهم لها كاف لجعلهم مستهدفين من قبل السلطة. وقد يقول قائل: لِمَ لا تبطش السلطة بالشيخ سُفر؟ والجواب معروف وهو أنه ليس في صالحها ذلك. فهذا من شأنه أن يلهب الشارع ضدها، إذ تفقد مصداقيتها هي وعلماء السوء الذين يوالونها. وهناك كثير من الأسباب التي تدفع بالسلفيين إلى التشكك بالحكم في السعودية. والسلفيون يدركون أنهم مستهدفون من قبل أمريكا،ويفسرون كل حدث بناء على هذه النظرة، فمظاهرة النساء كانت موجهة من الأمريكان ضدهم، وكذلك حملات غازي القصيبي، وكذلك مشروع الدستور الذي زعم فهد أنه يضع اللمسات الأخيرة عليه في أول الأزمة. وهم يتخوفون من أن يكون مجلس الشورى مقدمة لإدخال العلمانيين فيه واعطائهم وزناً مؤثراً في سياسات الدولة.

كل هذا بالإضافة إلى وعيهم على مطامع أمريكا يزيدهم خوفاً. إلا أن السؤال يبقى قائماً. فهم ليسوا حزباً وبالتالي فليس لهم برنامج محدد المعالم وإن كانت الأحداث الأخيرة ساهمت في بلورة كثير من الأفكار عندهم، وكلهم الآن في مرحلة من التساؤل عن مجريات الأحداث ومن وراءها؟ وما دورهم هم؟ وما هو هدفهم؟ وهل حقاً إن السعودية دار كفر؟ وما هو موقف العلماء؟ ومن هي القيادة الجديدة؟ فمن الواضح الآن بروز تيار جديد مخالف ومنازع لسيطرة العلماء القدماء. وأبرز قيادي التيار الجديد الشيخ سفر والشيخ سلمان العدوة والشيخ ناصر العمر، وهؤلاء عندهم اتباع من الشباب الذين يقودون، في مناطقهم، الشباب الآخرين. ومن المواضيع الأساسية الآن: **هل السعودية دار كفر أو لا؟ كثيرون منهم يدندنون حول الفكرة ولكنهم يخشون الإعتراف بها** □

الاتحاد السوفياتي الى الهاوية

هذا المقال نشره الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون في صحيفة «تايم» الأميركية في ٩١/٤/٢٢ وقد ترجمته جريدة السفير البيروتية ونشرته في ٩١/٤/٢٩. وقد رأت «الوعي» اطلاع قرائها عليه. وفيما يلي قول نيكسون:

في لقائنا في الكرملين، أكد لي ميخائيل غورباتشوف أن انعطافه الحالي باتجاه الرجعيين هو مجرد التفاف مؤقت. إلا أن الدليل ساطع أن هذا الرجل يقود الاتحاد السوفياتي إلى الهاوية ففي ظل غياب أي اصلاح جذري راديكالي، سيصبح الاتحاد السوفياتي امبراطورية معقدة، غير ذات علاقة ـ وقوة عظمى نووية باقتصاد على نموذج اقتصاد العالم الثالث، عاجزة عن لعب أي دور رئيسي على المسرح العالمي.

وهذه أنباء جيدة بمعني أنها تعني زوال الخطر السوفياتي، إلا انها بالأكثر أنباء سيئة، فكما سبق وقلت لغورباتشوف عام ١٩٨٦ وكررت قولي خلال لقائنا الاخير، فانه لا يمكن ضمان أمن قوة نووية عظمى لوحدها على حساب «لا أمن» قوة أخرى غيرها وتعريض هذا الأمن للخطر. فاننا بحاجة إلى الاتحاد السوفياتي كشريك دولي يعول عليه لبناء نظام عالمي جديد.

لقد وجدت خلال زيارتي الأخيرة للاتحاد السوفياتي، حالة يأس عارمة لم أواجه مثيلاً لها من قبل. وقد كنت في الماضي قد رأيت شعباً يعيش في الفقر والخوف ولكن مع بعض الأمل بنجاح النظام. أما اليوم، فقد زال الخوف، إلا أن الأمل زال أيضاً معه. لقد فقد النظام الشيوعي الثقة به بشكل كامل وانهار الاقتصاد السوفياتي.

ويبدو غورباتشوف عاجزاً عن ادراك انه لا يمكن أن يكون هناك منزلة متوسطة بين نظام الهيمنة ونظام السوق الحرة، وانه لا يمكن قيام مشاريع خاصة من دون وجود ملكية خاصة. فهو عاجز عن قطع الحبل السري بينه وبين الفلسفة الماركسية اللينينية التي غذته طوال حياته.

لقد فاقم تلبد شعور غورباتشوف وتجاهله للمشاعر القومية ورفضه للطموحات الشرعية للجمهوريات السوفياتية، من النزعات الانفصالية التي تمزق البلاد إلى اجزاء.

وفي معالجته الخرقاء لأحداث لتوانيا، لاتفيا واستونيا، جعل غورباتشوف العديد من حلفائه السابقين المؤيدين للاصلاح ينفرون منه ويبعدون عنه. في وقت حمله الرجعيون مسؤولية اللجوء إلى قساوة غير كافية لتنفيذ اجراءات قمعية فعلية.

لقد باتت كل الأطراف في بلاده تتهمه بانه أصبح غير جدير بالثقة، ضعيفاً متردداً وغير حاسم، يكثر الكلام أكثر من الافعال، وان اكثر الانتقادات قساوة التي سمعتها عنه كانت من قبل أحد حلفائه السابقين (...).

لقد بات غورباتشوف يفتقد إلى قاعدة سياسية حقيقية، بالاضافة إلى أن التغيرات المفاجئة

لتوجهاته اطاحت بما تبقى له من مصداقية، في حين أن الكثير من مقدمي النصح والتوجيه له والمؤيدين للاصلاح ـ امثال أدوارد شيفاردنادزه والكسندر ياكوفليف، أما تخلو عنه وأما أنه هو الذي تخلى عنهم. باتت المجموعة الصغيرة التي تقدم له النصائح حالياً تتكون بمعظمها من رجال لا يقولون إلا كلمة نعم، ويسمعون ما يريد سماعه أكثر مما يحتاج إلى معرفته، ومن موظفين شيوعيين يحنون إلى الإستقرار الظاهري لأيام المجد الأمبراطوري المصطنع للديكتاتورية السوفياتية السابقة.

لقد أكد لى بعض من مؤيدي غورباتشوف أن تحالفه الحالي مع الرجعيين هو مجرد زواج مصلحة. مهما يكن الأمر، فان مثل هذه الزيجات غالباً ما تثمر عن نتائج غير مرغوب بها. واننا اصلاً، بتنا نرى قيوداً منذرة بالسوء على الغلاسنوست، وتدابير بوليسية طارئة كحظر المظاهرات والاضرابات.

وحصيلة ذلك، أن حركة الدمقرطة التي شهدتها السنوات القليلة الأخيرة هي في ارتداد.

قد يكون لغورباتشوف فخر انهاء الهاجس السوفياتي لما يسميه «صورة العدو». رغم ذلك، فانه اليوم يعود إلى العادة القديمة القاضية بتحميل مسؤولية الاخفاقات السوفياتية للخصوم الغربيين و«مثيري المتاعب» المجهولي الأسماء.

يشعر غورباتشوف حالياً أن لا خيار أمامه إلا خيار التماس عون الرجعيين لتحقيق إستقرار الوضع ولا سيما وضع حد للانهيار الخطير لاقتصاد بلاده، وذلك قبل اتخاذ أي خطوة جديدة دافعة لتحقيق اصلاحاته. إلا أنه يجب أن يدرك ـ وان يدرك سريعاً جداً ـ أن تحقيق الاستقرار على حساب الحرية هو ثمن باهظ جداً ستكون كلفته وقف التقدم، في حين أن تحقيق الحرية على حساب بعض عدم الاستقرار هو ثمن يستحق دفعه من أجل انجاز التقدم.

وليس غريباً أن نرى غورباتشوف اليوم أقل نشاطاً وديناميكية وتفاؤلاً مما كان عليه منذ خمس سنوات مضت. إلا أن براعته الفكرية الرائعة ومقدراته الطبيعية كرجل سياسة ما تزال سليمة. وأنه لم يفت بعد الأوان على غورباتشوف الرجعي ليعود غورباتشوف الاصلاحي مرة جديدة.

لقد أظهر غورباتشوف سابقاً أنه قادر على التحول بنسبة ١٨٠ درجة فهو رغم كل شيء ما يزال الزعيم نفسه الذي أعلن سابقاً أنه لن يسمح أبداً بأن تتحد المانيا الشرقية مع المانيا الغربية أو أن تبقى المانيا موحدة في حلف الناتو. كذلك انه الزعيم نفسه الذي اقسم بأنه لن يتخلى أبداً عن سلطة الحزب الشيوعي كسلطة وحيدة في الاتحاد السوفياتي.

اننا نستطيع أن نأمل بان يرتد غورباتشوف على نفسه مرة جديدة، وفي انتظار ذلك، فسيكون من الخطأ الجسيم للولايات المتحدة ان تعقد آمالها في علاقات جيدة مع الاتحاد السوفياتي على رجل واحد ـ حتى ولو كان رجلاً استثنائياً غير عادي كغورباتشوف. يجب علينا أن نواجه حقيقة أن سلطة هذا الرجل بدأت بالأفول.

في كل من زياراتي السابقة إلى الاتحاد السوفياتي، لم يكن لي فيها محادثات إلا مع الرجل الأول لهذه البلاد ـ نيكيتا خروتشوف عام ١٩٥٩، ليونيد بريجنيف عام ١٩٧٢ و١٩٧٤، وغورباتشوف عام ١٩٨٦. إلا انني هذه المرة، اجريت لقاءات ليس فقط مع غورباتشوف، بل أيضاً مع رئيس المخابرات السوفياتية الـ كا. جي. بي. وكل من وزراء الدفاع، الخارجية والداخلية. كما التقيت بوريس يلتسين وغيره من الوجوه البارزة للمعارضة في موسكو كما مع نظراء هؤلاء في كل من لتوانيا، اوكرانيا وجورجيا.

لقد باتت السلطة مبعثرة مشتتة وبات هناك حالياً ـ وهو أمر لم يكن أحد ليفكر به منذ فترة قصيرة ماضية ـ جماهير ودوائر انتخابية ومجموعات متنافسة على السلطة.

لقد رأيت بشكل مباشر مدى قدرة بعض الجمهوريات على تحقيق السيطرة على شؤونها الداخلية والإشراف على هذه الشؤون. فهي ـ هذه الجمهوريات ـ تحاول تطوير سياسات خارجية خاصة لها. وهذا صحيح ليس فقط بالنسبة لجمهوريتي البلطيق وجورجيا اللتين تسعيان إلى تحقيق الإستقلال التام عن الإتحاد السوفياتي بل

أيضا على أوكرانيا حيث ترفض الحكومة الشيوعية فيها تلقي الأوامر من موسكو.

هذه التطورات تتطلب استجابة أميركية إيجابية واضحة وغير ملتبسة. وربما سيكون الأمر غير موافق للدبلوماسية التقليدية، إلا أنه يجب على الولايات المتحدة أن تبدأ مباشرة بإقامة جسور سياسية واقتصادية وثقافية مع الجمهوريات الجديدة الميالة إلى توكيد نفسها.

وهذا صحيح بشكل خاص بالنسبة لأكبر الجمهوريات السوفياتية: روسيا. ولقد التقيت مع رئيس مجلس السوفيات الأعلى للإتحاد الروسي لأكثر من ساعة، في حضور مترجمه الخاص فقط. وقد كنت اتوقع أن ألاقي فيه شخصا ضئيل الشأن والأهمية وديماغوجيا (دهماويا) إلا أني سرعان ما أدركت مدى خطأ وعدم صحة ما تتناقله المعلومات الصحفية وتقييمات الدبلوماسيين. فلقد أظهر هذا القائد السوفياتي عزما فولاذيا وقناعة راسخة. وهو يتمتع بسحر طبيعي يكون صفة مهمة جداً، لسياسي فعال وحازم، وهو وان كان لا يضاهي غورباتشوف فكرا وحذقا إلا انه يبقى شخصا سياسيا من الوزن الثقيل. (وذا أهمية كبيرة).

فإذا كان غورباتشوف يحتكم إلى العقل، فإن يلتسين يحتكم إلى القلب. وفي حين أن غورباتشوف يبهر سامعيه إلا أن يلتسين يثيرهم ويحركهم. وإذا كان يلتسين كما يدعي بعض منتقديه يسعى إلى السلطة لمصلحته الخاصة، فإنه قد يصبح ديكتاتوراً خطيراً جداً، ولكن ولحسن الحظ فإن هؤلاء المنتقدين على خطأ.

وأني لست أستغرب أن يكون الإعلام الأميركي، النازع إلى تغليب الشكل على الجوهر، يفضل غورباتشوف على يلتسين، إلا أنه يجب لتقييم يلتسين، التركيز على ما يناضل من أجله بدلاً من القلق والتشديد بشكل مهووس على أسلوبه الخاص. يلتسين ينكر بشكل كامل الفلسفة الشيوعية، أما غورباتشوف فلا. يلتسين قد يمنح الإستقلال الفوري للبلطيق، غورباتشوف لن يفعل ذلك، يلتسين قد يقطع كل مساعدة سوفياتية عن كوبا، أفغانستان، أنغولا وغير ذلك من دول العالم الثالث الخاسرة، أما غورباتشوف فلن يفعل ذلك. يلتسين يسعى إلى الحكم من خلال الفوز بانتخابات حرة، أما غورباتشوف فلن يجازف بهذا الخطر.

والأكثر أهمية ومغزى، أن مقدمي النصح ليلتسين، وبعضهم ممن عملوا على نصح غورباتشوف، هم أكثر قدرة وكفاءة من الرجعيين الذين ينصحون غورباتشوف اليوم. هؤلاء يشكلون الأمل الأفضل لتحقيق الإصلاح.

لست أقول هنا أن على الولايات المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية السوفياتية والوقوف إلى جانب يلتسين ضد غورباتشوف. فالولايات المتحدة يجب أن تستمر في التعامل مع أي شخص يكون مسؤولاً عن السياسة الخارجية للقوة النووية العظمى.

وحالياً، يصادف أن غورباتشوف هو هذا المسؤول وأن ليس هناك في الوقت الحاضر أي بديل عنه.

ولكن، وفي نفس الوقت، يمكننا ويجب علينا أن نعزز اتصالاتنا على كل المستويات مع الإصلاحيين في روسيا وغيرها من الجمهوريات السوفياتية، وقد لن يروق هذا الأمر لغورباتشوف، إلا أنه يجب علينا أن نتذكر أنه بحاجة إلينا اكثر بكثير مما نحن بحاجة إليه.

إن مستقبل العلاقات الأميركية السوفياتية مرتبط عضوياً وأساسا بمصير الإصلاحات داخل الإتحاد السوفياتي. فدعم الإصلاحات هو امر بالنسبة للمصلحة الوطنية الأميركية، وهو للسخرية، مهم جداً لمصلحة غورباتشوف نفسه. وإذا دعمنا الإصلاحيين فإنهم سيكونون قادرين بشكل أفضل على ممارسة الضغوط على غورباتشوف لحمله على الإنحياز مجدداً إلى جانبهم وإنهاء انعطافه الحالي باتجاه الرجعيين، وإعادة البلاد بالتالي إلى طريق الإصلاح.

يجب على غورباتشوف أن يتخلى عن تحالفه الآثم مع الرجعيين. وفي حال تعلق بهم فإنه قد ينقذ موقعه في السلطة إلا أنه سيخسر مكانه في التاريخ. وسيكون من الفاجع أن يلاقي مصير العديد من الإصلاحيين في الماضي: فأولئك الذين يزرعون بذور الإصلاح نادراً ما يحصدون ثمرات جهودهم □

مشكلة الشرق الأوسط والتحركات الأميركية

بعد أن وقفت الحرب ضد العراق، وخرجت أمريكا منها وقد جسدت تفردها في الموقف الدولي، وفي رسم السياسة الدولية، وخرج منها جورج بوش بشعبية في الولايات المتحدة لم يسبق لغيره من الرؤساء في أمريكا أن حصل على مثلها، وقف بوش في ٣/٦ في الكونغرس ليعلن انتهاء حرب الخليج، ومما جاء في خطابه: «إن عملية السلام في الشرق الأوسط لا تنتهي بانتهاء تحرير الكويت» وحدد أربعة تحديات رئيسية تحتاج إلى حل في منطقة الشرق الأوسط ذكرها على التوالي: ١ ـ الترتيبات الأمنية المشتركة في المنطقة ٢ ـ والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ المستخدمة لإطلاقها ٣ ـ والعمل من أجل خلق فرص لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي ٤ ـ وتعزيز التعاون الإقتصادي من أجل السلام والتقدم في الشرق الأوسط.

وبالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي تابع في خطابه قائلاً: «إنه حان الوقت لوضع حد للصراع العربي الإسرائيلي بعد انتهاء حرب الخليج، وعلينا أن نعمل لخلق فرص جديدة للسلام والإستقرار في الشرق الأوسط، وقد حان الوقت لكي نضع حداً للنزاع العربي الإسرائيلي» وأشار إلى أن ذلك «يجب أن يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام وفقاً لقراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يطالبان بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وأكد «إن مبدأ الأرض من أجل السلام يجب أن يطبق بالدبلوماسية، وإن هذا المبدأ يجب أن يصاغ ليضمن لإسرائيل الأمن والإعتراف بوجودها، وفي الوقت نفسه يضمن الحقوق المشروعة للفلسطينيين» وأعلن أنه سيرسل وزير خارجيته جيمس بيكر إلى الشرق الأوسط لأجل أن يعمل على حل هذه التحديات.

ونحن قبل أن نبدأ بالتعرض لهذه التحركات المتلاحقة التي قام بها بيكر في المنطقة لحل قضية الشرق الأوسط، وما وصلت إليه هذه التحركات، وموقف أطراف النزاع في المنطقة منها، نود أن نعيد أولاً التأكيد على الثوابت التالية:

١ ـ إن أمريكا عدوة حقيقية للإسلام والمسلمين جميعاً، ومنهم العرب، فيجب أن يتخذ منها موقف العداء، فهي تنظر للمسلمين نظرة احتقار واستصغار، رغم ما قدمه حكامهم لها من خدمات كبيرة مكنتها من فرض هيمنتها على غالبية منطقة العالم الإسلامي، ومع ذلك فإنها لا تحسب لهم حسابا حقيقيا عند رسم سياستها في منطقة العالم الإسلامي، ومن باب أولى في رسم السياسة العالمية، لأنها ترى أنهم أقل شأناً من ذلك، وتراهم أنهم أطوع لها من بنانها، وأنهم يتسابقون إلى خدمتها، وطلب رضاها، وتقديم كل ما تطلبه منهم من خدمات لتحقيق مصالحها، ولو كان ذلك على حساب أمتهم وشعوبهم وبلدانهم. وهي تهدف بشكل دائم أن تكون لها الهيمنة التامة على منطقة العالم الإسلامي.

وإنها هي التي أوجدت الكيان اليهودي، وجعلته يصل إلى هذه الدرجة من القوة والصلف والعنجهية، بحيث يبقى بشكل دائم أقوى من دول المنطقة مجتمعة تسليحا وقوة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل، التي تعمل على حرمان المسلمين منها، سواء بقيت حالة الحرب بينها وبين دول المنطقة أو وجدت حالة الصلح والسلم.

لذلك، وأمريكا هذا حالها، فيجب أن توضع على رأس قائمة أعداء الإسلام والمسلمين، وأن تتخذ حيالها حالة العداء، وأن يعمل المسلمون بكل ما أوتوا من قوة لقلع نفوذها ومصالحها، والحيلولة بينها وبين أن تبقى مهيمنة على منطقة العالم الإسلامي ومنه العربي، وأن ينظروا إلى كل تحرك من تحركاتها في العالم

الإسلامي نظرة الشك والريبة وأن يعملوا على إفشاله، لأنها لا تتحرك إلا لتحقيق مصالحها، وضد مصالح المسلمين.

وهذا كما ينطبق على أمريكا فإنه ينطبق كذلك على راس الأفعى بريطانيا، كما ينطبق على فرنسا، فهما عدوتان لدودتان للإسلام والمسلمين، ولا تعملان إلا لتحقيق مصالحهما على حساب مصالح المسلمين.

٢ ـ اللقاء بيننا وبين الكيان اليهودي في فلسطين لا يجوز أن يكون إلا في ساحة الجهاد، لأنه كيان عدو كافر، اغتصب أرضا من مقدسات المسلمين بتآمر ودعم من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وغيرها من دول الكفر، العدوة للإسلام والمسلمين، وبخيانة وتقاعس من حكام العرب والمسلمين. والإسلام يوجب على المسلمين كافة ومنهم العرب أن يتخذوا حيال هذا الكياني اليهودي الكافر حالة الجهاد حتى يزال من أساسه، مهما كلف ذلك المسلمين من تضحيات وأموال، ومهما طال أمد الحرب مع اليهود.

٣ ـ المفاوضات مع اليهود لعقد الصلح معهم خيانة لله ولرسوله ودينه وللمؤمنين، وتنازل عن الأرض المقدسة لليهود الكفار، مهما كان شكل هذا الصلح الذي يراد التوصل إليه، سواء أكان بإعطاء الفلسطينيين دولة فلسطينية مستقلة بجانب الدولة اليهودية، أم دولة في اتحاد فدرالي أو كونفدرالي مع الأردن، أم بإعطائهم حكما ذاتيا فقط في بعض أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وسواء أكانت المفاوضات مباشرة أم غير مباشرة في مؤتمر سلام دولي، أو في مؤتمر اقليمي، بإشراف الأمم المتحدة، وبحضور الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، او بغير إشراف الأمم المتحدة، وإنما بإشراف أمريكا وروسيا فقط.

وسواء أكان المؤتمر الذي يراد عقده قائما على أساس فكرة مبادلة الأرض بالسلام وفق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ أم كان قائما على غير ذلك.

وسواء اكانت المفاوضات ستسير على أساس شقين، شق بين اليهود والدول العربية، وشق بين اليهود والفلسطينيين، أم كانت ستسير على غير هذا الأساس. وسواء أكانت الوفود العربية والوفد الفلسطيني في وفد واحد، أم كانت في وفود متعددة. وسواء أكان الوفد الفلسطيني مكونا من أعضاء منظمة التحرير، أم كان مؤلفا من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين لا علاقة لهم بمنظمة التحرير.

فكل ذلك خيانة وإثم، ويحرم على أي مسلم أن يشارك فيها، أو أن يؤيدها أو أن يقبل بها. فلا صلح مع اليهود ولو على شبر من الأرض، بل حرب وجهاد حتى يهدم الكيان اليهودي في فلسطين، وحتى يطرد اليهود من أرض فلسطين الطاهرة ومن بلاد المسلمين كافة.

٤ ـ حكام المسلمين في البلاد الإسلامية، ومنها العربية يستحقون العزل. وعزلهم واجب على المسلمين، وذلك لأنهم فضلاً عن كونهم يحكمون بغير ما انزل الله، ويضعون شعوبهم في سجن كبير، فإن لهم ضلعا تآمريا وخيانيا في استمرار وجود الكيان اليهودي في فلسطين، وفي بقائه وتثبيته، وفي المساهمة في إيجاد هيمنة الدول الكافرة على بلاد المسلمين وتقويتها، وفي جلب الكوارث على المسلمين وعلى البلاد الإسلامية، والتي آخرها كارثة الخليج الفظيعة، التي أذلت المسلمين، ودمرت العراق والكويت، وأوقعت عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، وتسببت بقيام الثورة في العراق، التي أوجدت المذابح الفظيعة، وأوقعت آلاف القتلى، وتشريد الملايين من أبنائه، والتي كان لحكام الجزيرة العربية، وحكام دول الخليج الذين استدعوا القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية وغيرها، وموّنوها ودفعوا نفقاتها، وقاتلوا معها وتحت رايتها، وغيرهم الذين ساندوا امريكا، وقاتلوا معها، وتحت لوائها إخوانهم المسلمين في العراق، ولحكام العراق الذين تسببوا فيها بزجهم العراق في الصراعات الدولية المتنافسة على السيطرة على الخليج ونفطه بتآمر مع بريطانيا، والذين أساءوا التصرف، ولم يحسنوا التقدير ـ لا قبل الحرب ولا أثناءها ولا بعدها ـ ولم يعملوا على تلافي الحرب، والحيلولة دون وقوعها، بعد ان رأوا ما حشدته أمريكا وبريطانيا وفرنسا وغيرهم من حشود عسكرية ضخمة مزودة بأحدث الأسلحة وأقواها، حتى اتاحوا لأمريكا ومن معها تدمير العراق والكويت، والقضاء على بنية العراق التحتية، وقدراته العسكرية والإقتصادية. كان لهؤلاء الحكام جميعا اثر في هذه الكارثة الفظيعة المدمرة.

وبناء على ما تقدم فواجب على الأمة الإسلامية أن تعمل على عزل هؤلاء الحكام الذين يحكمونها، وأن تقيم مكانهم خليفة يحكم فيها بما أنزل الله.

والآن بعد الإنتهاء من التأكيد على الثوابت التي يجب أن يعض عليها المسلمون بالنواجذ، والتي لا يجوز أن تغيب عن أذهانهم لحظة واحدة ليتخذوا حيالها الإجراءات اللازمة بشكل دائم، وفق ما يقتضيه الحكم الشرعي، نعرض إلى التحركات الأمريكية المتلاحقة في المنطقة، فنقول: إنه وإن كانت تبرز هذه التحركات الأمريكية جدية بوش في السعي للتوصل إلى حل مشكلة الشرق الأوسط في الظاهر، وإيجاد صلح بين العرب واليهود، لتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة وفق قرارات الأمم المتحدة، ليثبت لحلفائه من الدول العربية، الذين ساندوه وقاتلوا معه وتحت لوائه، ولغيرهم من الدول أنه جاد في السعي لإقرار السلام والأمن في العالم، وفق النظام الدولي الجديد، وحسب قرارات الأمم المتحدة، وليؤكد على مصداقيته، وأنه لا يكيل بصاعين: صاع للعرب، وصاع آخر مخالف لليهود، وإنما يكيل للجميع بصاع واحد، وفق الشرعة الدولية، والقانون الدولي، ووفق قرارات الأمم المتحدة. ولذلك أرسل وزير خارجيته إلى منطقة الشرق الأوسط، مرات متلاحقة ـ اغتناما للفرصة السانحة التي نتجت عن أزمة الخليج ـ ليقوم بالسعي بين العرب واليهود للتوصل لحل مشكلة الشرق الأوسط، بالرغم من بروز التشدد الإسرائيلي، ورفض اليهود لفكرة مبادلة الأرض بالسلام، وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ التي نادي بها بوش في خطابه للكونغرس بعد انتهاء حرب الخليج، وبالرغم من عدم وجود بارقة أمل مشجعة على الإستمرار في هذه التحركات.

إن الناظر فيما صدر عن بوش نفسه، وعن وزير خارجيته من تصريحات، وما قامت به أمريكا من تصرفات في تحركات وزير خارجيتها المتلاحقة يتبين له كذب بوش، وعدم وجود جدية حقيقية عنده لحل مشكلة الشرق الأوسط، وعدم مصداقيته، وأنه يكيل بكيلين مختلفين: كيل للعرب أعلن فيه الحرب على العراق بحجة عدم انصياعه لقرارات مجلس الأمن، ودمر قدرات العراق العسكرية والإقتصادية، وقضى على بنيته التحتية، وكيل مختلف لليهود ـ رغم عدم انصياعهم لقرارات مجلس الأمن من زمن طويل ـ اقتصر فيه على الأعمال السياسية والدبلوماسية، وألزم نفسه بها تجاه اليهود رغم إصرارهم على عدم الإنصياع لمقررات مجلس الأمن، وأعلن أنه سوف لا تستعمل أمريكا غيرها ضد اليهود، من مثل الإجراءات التي استعملها ضد العراق.

وهذا واضح من تأكيد بوش في خطابه أمام الكونغرس في ٣/٦ بعد انتهاء حرب الخليج حيث أكد «أن مبدأ الأرض من أجل السلام يجب أن يطبق بالدبلوماسية». كما أنه واضح في تصريحات وزير خارجيته بيكر، رغم ما لقيه من اليهود من رفض لفكرة مبادلة الأرض بالسلام، ومن رفض لعقد مؤتمر السلام على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ حيث قال في ٤/١٣ في المؤتمر الذي عقده في دمشق هو والشرع: «دعوني أقل بأن هناك اتفاقا عاما فيما يتعلق بحقيقة أنه لا يمكن فرض الحلول على الأطراف، لذلك فإن أي مؤتمر يعقد يجب الا يكون هدفه فرض الحلول، واجراء تصويت على ذلك» وعندما سئل في نفس المؤتمر من أحد الصحفيين، بأنكم قلتم لا يمكن فرض حلول، لكن كيف ستقومون بتنفيذ قرارات مجلس الأمن في عملية السلام؟ أجاب بيكر قائلاً: «إن أفضل ما في هذه القرارات التي تخلق إطاراً للأطراف المعنية هو الجلوس حول طاولة المفاوضات المباشرة، ومناقشة خلافاتها» وفي ٣/١٤ صرح قائلاً: «لا يمكن لأحد فرض السلام في الشرق الأوسط، إذا كانت أطراف النزاع لا تريد مصالحة حقيقية» وهو يدرك أن اليهود هم الذين لا يريدون مصالحة حقيقية وفق قرارات مجلس الأمن، ويرفضون فكرة مبادلة الأرض بالسلام.

كما أن بيكر رد على فيصل الحسيني أثناء اجتماع الوفد الفلسطيني به عندما طلب منه الحسيني أن يمارس ضغطا اقتصاديا على إسرائيل، فرد بيكر عليه قائلاً: «بأنه ليس مستعداً لمثل هذه الضغوط، ولكن لضغوط سياسية أو دبلوماسية فقط».

أما الأعمال والتصرفات التي اتخذتها أمريكا أثناء تحرك وزير خارجيتها بيكر فكانت في كثير منها مجاراة لليهود، واستجابة لما يقدمونه له من مقترحات، فاستجاب لهم بقبول أن يكون مؤتمر السلام إقليميا لا دوليا، كما استجاب لهم بأن تكون المفاوضات مباشرة بين العرب واليهود وفي شقين، شق بين الدول

العربية واليهود، والشق الآخر بين الفلسطينيين واليهود، كما استجاب لهم بأن لا يكون أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية أعضاء في الوفد، كما جاراهم في التعرض لبحث الجزئيات الشكلية والهامشيات التي يطرحونها كل يوم، والبعد عن البحث في جوهر القضية لإضاعة الوقت وتفويت الفرصة على نجاح المساعي الأمريكية للسلام.

ولو كانت أمريكا جادة حقيقة في حل مشكلة الشرق الأوسط، وكانت تكيل للجميع بصاع واحد، وتلتزم الشرعة الدولية، والقانون الدولي، ومقررات مجلس الأمن لبادرت بعد التصلب اليهودي، ورفض اليهود الإنصياع لفكرة مبادلة الأرض بالسلام، ورفضهم تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ رغم قيام بيكر بثلاث جولات في المنطقة، لبادرت برفع الأمر لمجلس الأمن ليتخذ قرارا ت تلزم اليهود بتنفيذ قراراته السابقة، فإن لم تلتزم فرض عليها العقوبات الإقتصادية والحصار الإقتصادي، فإن لم تستجب طلب من مجلس الأمن اتخاذ قرار بإلزامها بتنفيذ القرارات بالأعمال العسكرية كما فعل مع العراق.

لكن أنّى لبوش أن يتخذ ذلك وهو نصراني كافر، واليهود كفار مثله، والكفر ملة واحدة، واليهود والنصارى بعضهم أولياء بعض، كما ورد في القرآن الكريم، وهم جميعا صف ضد المسلمين. هذا والإنتخابات للرئاسة الأمريكية ستبدأ في السنة القادمة، وأصوات اليهود في الولايات المتحدة لها قيمة ترجيحية في النجاح للرئاسة، ولعضوية الكونغرس.

أما هدف أمريكا من هذه التحركات فهو إقامة دولة في جزء من الضفة وغزة، متحدة مع الأردن في اتحاد فدرالي، أو كونفدرالي، عقب مرحلة انتقالية لمدة ثلاث أو خمس سنوات، تشكل خلال هذه الفترة الإنتقالية حكومة فلسطينية ذاتية تتمتع بالحكم الذاتي، وتوفر للفلسطينيين في الضفة والقطاع استقلالاً إداريا، تتولاه مجالس لمختلف قطاعات النشاطات، في حين تتولى إسرائيل أثناء هذه الفترة السياسة الخارجية والأمن، وتبقى لها السيادة.

وهذا ما جعل أمريكا تعود للدور الأردني، وتُبقي على الملك حسين ـ رغم غيظها الشديد منه لوقوفه بجانب العراق ـ لأنه مقبول لدى اليهود، ويمكن أن يكون مسهلاً لقبول اليهود بمنظمة التحرير، وذلك من خلال قبوله بتشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك للتفاوض مع اليهود، وبعد انقضاء الفترة الإنتقالية تقام الحكومة المتحدة مع الأردن في اتحاد فدرالي أو كونفدرالي، وبعد تحقيقها قد تسعى أمريكا للإطاحة بالملك حسين، وتحويل الأردن بضفتيه إلى جمهورية ذات غالبية فلسطينية

كما أن أمريكا تهدف إلى إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل، وعقد صلح بينهم . ومن ثم تطبيع العلاقات بين الطرفين، وإشراك إسرائيل في الترتيبات الأمنية، والتعاون الإقتصادي، وبذلك تكون أمريكا قد صاغت المنطقة وفق ما خططت لها من ترتيبات.

أما الدول العربية فليسوا مشكلة، وليست هناك من جانبهم أية عقبة في طريق الحل، فقد أبدوا استعدادا لأن تكون المفاوضات في مؤتمر إقليمي، وأن تكون مباشرة بينهم وبين اليهود، وذات شقين، وأن يكون الوفد الفلسطيني مكونا من غير أعضاء منظمة التحرير ولو في المرحلة الأولى، لذلك لا يوجد لدى أمريكا إشكال بالنسبة لهم، وهم قابلون بما تريده أمريكا وتمليه.

أما منظمة التحرير فإنها تتهافت على الصلح مع اليهود، وعلى إشراكها في المفاوضات، وتقبل بحكومة ذاتية مؤقتة ضمن تسوية مرحلية تبقى فيها إسرائيل مسيطرة على السياسة الخارجية والأمن والسيادة، والوجود العسكري اليهودي في الأماكن الإستراتيجية في الضفة والقطاع، على أن تؤدي هذه التسوية المرحلية إلى مفاوضات نهائية بين الفلسطينيين واليهود. وهي تعتبر أن كونها هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وإشراكها في مفاوضات الصلح مع اليهود هو جوهر القضية، وليس إنهاء الإحتلال اليهودي لفلسطين.

أما العقبة الكأداء أمام التحركات الأمريكية فهم اليهود. فهم يرفضون فكرة مبادلة الأرض بالسلام، ويرفضون الإنصياع لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ كما يرفضون المؤتمر الدولي، ويرفضون إشراف الأمم المتحدة على المفاوضات، حتى لا يُلزموا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ويصرون على مؤتمر إقليمي

ينعقد لجلسة واحدة فقط، تؤدي إلى قيام مفاوضات مباشرة بين الدول العربية واليهود، وبين الفلسطينيين واليهود، ويرفضون أن يكون الوفد الفلسطيني مكونا من أعضاء منظمة التحرير أو من أي شخص له علاقة بالمنظمة، أو أن يكون من سكان القدس الشرقية لأنهم يعتبرونها أرضا يهودية وعاصمة إسرائيل، ويصرون على أن يكون الوفد الفلسطيني مكونا من سكان الضفة وغزة حسب خطة شامير لعام ٨٩.

وهم يريدون الفصل بين النزاع العربي اليهودي، والنزاع الفلسطيني اليهودي، لمحاولة عقد معاهدات سلام جديدة مع دول عربية أخرى، على غرار مصر، حتى لو لم تكن هذه الدول لها حدود مع فلسطين. وهم يحاولون أن يأتوا كل يوم بمقترحات جديدة، ويجرّون بيكر لمباحثات في أمور جزئية ثانوية، وفي أمور هامشية لإغراقه في متاهات لا أول لها ولا آخر، لإبعاده عن البحث في جوهر القضية. وهم يصرون على بناء المستوطنات في الضفة وغزة، ويرفضون التوقف عن بنائها، ليوجدوا واقعاً جديداً على الأرض يصعب الرجوع عنه، بعد أن يجعلوا سكان المستوطنات اليهودية في الضفة وغزة أكثر من السكان العرب فيها.

وهم بكل هذه الأعمال يهدفون إلى إضاعة الوقت، وإفشال مهمة بيكر وهم يخططون إذا ما ازداد الضغط عليهم أن يلجأوا إلى حل الكنيست، والإعلان عن انتخابات جديدة، في موعد يكون قريبا من موعد الإنتخابات الأمريكية. وبذلك يوقفون أثر الضغوط، ويؤجلون مساعي السلام، حتى تمر الإنتخابات الأمريكية، وحتى تتركز الإدارة الأمريكية الجديدة، ويعملون في هذا الوقت على ملء الضفة وغزة بالمستوطنات الجديدة وإيجاد الواقع الذي يعملون على إيجاده، بغية أن يفرضوا على الفلسطينيين من أهل الضفة والقطاع، وعلى العالم أجمع الحلّ الذي يريدون.

والذي يغلب على الظن أن تحركات بيكر سوف لا تكون نتيجتها أفضل من تحركات من سبقه من وزراء خارجية الولايات المتحدة. وسيبقى اليهود على تعنتهم وصلفهم وإفسادهم في الأرض حتى يأذن الله للمسلمين بالقضاء عليهم، واستئصال شأفتهم. وهذا سيحصل بإذن الله ولا بد. كما ورد في الأحاديث الصحيحة. فاعتبروا يا أولي الأبصار □

١٨ من شوال ١٤١١ هـ ٢/٥/١٩٩١.

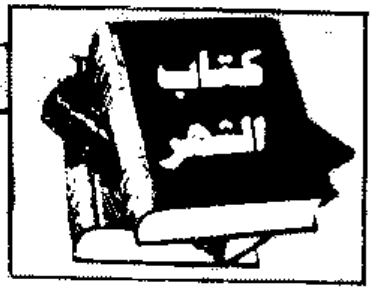

الكتاب: قبسٌ من حِراء.

المؤلف: الشاعر يوسف إبراهيم.

الناشر: دار النهضة الاسلاميَّة.

الطبعة الأولى ١٩٩١ م ٥٨ صفحة من الحجم الصغير.

هذا هو الكتاب الثاني ضمن السلسلة الشعرية التي تصدرها دار النهضة الاسلامية (ديوان الضياء) للشاعر يوسف إبراهيم.

يضم الكتاب أربع قصائد للشاعر، وهي على التوالي:

- **(في موكب الإسراء).**
- **(إيمان فاطمة يحطم كبرياء عمر). - قبس من حراء.**
- **(ومضات من سيوف بدر).**

والذي يميز نظم الشاعر يوسف إبراهيم عن غيره من شعراء العصر، أنه يعبِّر عن معاناة المسلمين في عصرنا الحاضر، ويبين سبل نجاة المسلمين من مآسيهم. فهو شعر هادفٌ معبِّر.

سؤال وجواب

السؤال:

هناك ناس مقلِّدون يسألون العالم (أو المرجع) عن امور دينهم من احكام وعقائد، ويفتيهم هذا العالم بفتاوي معينة، وربما يكون فيها الخطأ والضلال. فهل يكون المقلِّد مسؤولاً أمام الله عن هذا الضلال، أو تكون ذمته بريئة عند الله؟

الجواب:

لقد أمر الله سبحانه وتعالى الناس باتباع ما انزل من الديانات. ولمّا كانت رسالة محمد بن عبد الله عليه وآله الصلاة والسلام خاتمة الرسالات وعامة للعالمين كان الناس جميعاً مأمورين باتباعها في العقائد والأحكام. وفهم الرسالة الاسلامية يحتاج الى علم واجتهاد. ولذلك فان وجود العلماء المجتهدين فرض كفائي في جميع العصور، ومن الخطأ الشنيع القول باقفال باب الاجتهاد. فمن كان اهلاً للاجتهاد واجتهد في مسائل فانه يسير بحسب اجتهاده وله أجر إن أخطأ واجران إن اصاب. ومن لم يجتهد فانه يقلّد رأي من اجتهد. ولكنّ هذا المقلد لا يجوز له ان يقلّد في المسالة المعينة إلاّ من يطمئن الى تقواه وإلى علمه في هذه المسالة. فمن كان تقليده على هذا الأساس برئت ذمته عند الله.

لكن هنا حالة مهمة جداً، سنضرب امثلة لتوضيحها:

١ ـ رجل يطلّق زوجته ويرجعها، ثم يطلّقها ويرجعها، ثم يطلّقها ويريد إرجاعها. فيجد بين الشيوخ من يعطيه فتوى بذلك. في مثل هذه الحالة لا تبرأ ذمّة المقلد ولا ذمّة من أعطى الفتوى، لأنها مخالفة للشرع. وهذا معلوم من الدين بالضرورة.

٢ ـ رجل يستثمر ماله في المصارف بالربا (بالفائدة)، ويجد من الشيوخ من يعطيه فتوى بذلك. في مثل هذه الحالة لا تبرأ ذمّة المقلد ولا ذمّة من اعطى الفتوى، لأنها مخالفة للشرع، وهذا معلوم من الدين بالضرورة.

رُبَّ قائل يقول: هناك علماء معتبرون يفتون بالربا في بعض الحالات. ونحن الآن نتكلم عن موقف المقلّد، فلن نناقش رأي الذين يعطون الفتاوى الخاطئة. فان كان المقلّد مطمئنا الى تقوى الشيخ الذي افتاه بحلّ الربا (في بعض الحالات وليس مطلقا)، مطمئناً الى علمه، وكان هذا المقلّد جاهلاً جهلا كبيراً، فانه ربما تبرأ ذمته عند الله. فإذا جاء من يقول لهذا المقلد: إن الربا حرام لا يحل لك، فيقول المقلّد: إن فلاناً العالم أعطاني فتوى. فيقول له: إن فلاناً هذا مخطىء ولا يجوز لك ان تعمل بفتواه هذه. فيقول المقلد: إنه أعلم منك. فيقول له: إذا كان أعلم مني فهو ليس اعلم من كتاب الله الذي يقول: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبّطه الشيطان من المسّ﴾، ويقول: ﴿وأحلّ الله البيع وحرّم الربا﴾، ويقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين﴾. وبعد ان يأتيه بالنصوص من كتاب الله وسنة رسوله ويرى المقلد انها تحرّم الربا، فانه لا يجوز له أن يستمر في تعامله بالربا مهما كانت ثقته بالمرجع الذي افتاه. ولعلّ هذا المقلد يقول في نفسه: إن المرجع الذي أعطاني الفتوى لا يجهل هذه الآيات ولا يجهل غيرها من النصوص التي تتعلق بالربا فأنا سأبقى على فتواه وسأبقى أتعامل بالربا.

في مثل هذه الحالة يكون المقلد قد وقع في الحرام لأنه أصرّ على تقليد قول المرجع الذي افتاه تقليداً أعمى، واصر على ترك ايات القران بعد أن قرعت أذنيه وفهم معناها أنها تحرّم عليه هذه الفتوى. وكان يجب على هذا المقلد أن يترك الربا فورا بعد سماعه الآيات، وإذا بقي في نفسه شبهة فعلية أن يذهب فورا الى صاحب الفتوى ليبيّن له كيف يبيح له الربا والقرآن يحرمه، وعليه هنا أن يحاول الفهم مهما كان جاهلاً.

لا يحل للمقلّد أن يصرّ على التقليد الأعمى بعد أن يأتيه الدليل من نص القرآن أو نصّ السنة على خطأ قول المرجع الذي قلده، ولا يحل له أن يجعل ثقته العمياء بالمرجع (كائناً من كان) ترجح على نص القران أو السنة. والمقلّد الذي يفعل ذلك يكون قد تنصلّ من الكتاب والسنّة واتبع شخص هذا المرجع. وهذا ترك للدين والعياذ بالله.

إن الله سبحانه يقول: ﴿اتبعوا ما انزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكّرون﴾. فالاتباع لا

يكون الا للكتاب والسنة، وإذا جاز اتباع العالم فلانه دليل يدلّنا ويوصلنا الى الكتاب والسنة، فبمجرد أن نرى إشارة تشير إلى أنه خالف الكتاب والسُنّة فلا يجوز لنا أن نتبعه، ولا يجوز لنا أن نستمر على الثقة العمياء به، بل علينا أن نسأله ونحاسبه، وإلا فاننا نصبح مثل اليهود والنصارى الذين قال الله فيهم: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾، فان هؤلاء الأحبار والرهبان افتوا اتباعهم بتحليل بعض الحرام وبتحريم بعض الحلال فاتبعوهم.

٣ ـ وهناك من يعطي فتوى بقتل مسلم (أو غير مسلم) بريء، أو هناك من يعطي فتوى بقتال المسلمين وقتلهم متذرعاً بحجة أو بأخرى، ويندفع المقلّد اندفاعاً أعمى بموجب هذه الفتوى لقتل النفس أو النفوس البريئة. وقد وردت في قتل المسلمين وقتالهم نصوص كثيرة في الكتاب والسنة منها: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعدّ له عذاباً عظيماً﴾، ويقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**» فالمقلّد حين يسمع فتوى من أحد المراجع تجيز له قتل المسلم عليه أن يسأل غيره من المراجع ليتأكد من صحة الفتوى، وعليه أن يفهم لماذا يحلّ له ان يقتل المسلم المؤمن. ذلك أن مسألة من اكبر الكبائر مثل قتل المسلم لا يجوز للمسلم أن يُقدم عليها بمجرد سماعه الفتوى من أحد المراجع، لأنها فتوى تصطدم مع القرآن ومع السنة بشكل صريح. إذاً عليه أن يسأل عدة مراجع، وعليه أن يحاول فهم حجتهم، فإن رأى في الأمر اتفاقاً وفهماً جاز له أن يقتل. وإن وجد اختلافاً او شبهة أو لم يفهم هو الأمر لا يحلّ له أن يقدم على قتل اي مسلم. وإذا أقدم فانه يكون مرتكباً للكبيرة ولا يبرأ عند الله.

٤ ـ وهناك من يعطي فتوى بأن المسلم ليس فرضاً عليه أن يعمل لاقامة الخلافة الاسلامية، متذرعاً بحجة او بأخرى. ويسمع المقلدون مثل هذه الفتوى. فيقعدون عن هذا الفرض، ويسكتون عن أنظمة الكفر تطبّق عليهم، ويرضون بتعطيل انظمة الاسلام وباتخاذ القرآن مهجوراً. إن اتباع الدين الاسلامي بإحلال حلاله، وتحريم حرامه، وإقامة حدوده، والتزام أحكامه، ورفع رايته، ونشر رسالته، وحفظ بيضته، لا تتم بدون اقامة دولته. فاقامة الدولة الاسلامية فرض حتمي على المسلمين، وهذا امر بديهي وهو معلوم من الدين بالضرورة. فإذا قام من يفتي بأن العمل لاقامة الدولة الاسلامية ليس فرضاً، فان مثل هذا المفتي يكون جاهلاً وليس بعالم. وكلّ مسلم يتبع مثل هذه الفتوى لا تبرأ ذمته عند الله، لأن كل أمر معلوم من الدين بالضرورة لا يعذر جاهله ولو كان مقلداً، ولو كان اميّاً.

هذه أمثلة ثلاثة عن الفتاوى التي يحلّون فيها الحرام، ومثال رابعٌ عن الفتوى التي يتركون بها الفرض، وفيها كلها وفي أمثالها لا تبرأ ذمّة المقلّد لانها إما مسائل معلومة بالضرورة ولا يعذر جاهلها، وإما مسائل خطيرة وتكاد تكون معلومة بالضرورة بحيث يجب على المقلد أن يتحرى عنها.

وراثة العقيدة:

أمّا التقليد في أصول العقيدة فهذا غير جائز مطلقاً. إذ لو جاز التقليد في أصول العقيدة لما كانت وقعت المؤاخذة على النصرانيّ واليهوديّ والمجوسيّ الذي يقلّد أبويه او بني ملّته في ذلك. قال تعالى: ﴿وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتّبع ما ألفينا عليه آباءنا. أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾.

واننا لنرى كثيراً من المسلمين يرثون عقيدتهم عن آبائهم وراثة كما يرثون الشاة والدينار، وهذا حرام، إذ يجب على المسلم حين يبلغ سنّ الرشد وحين يصبح قادراً على البحث والتفكير أن يعيد النظر فيما وُرثه عن آبائه وبيئته دون تعصب او هوى، فما وجده حقّاً تمسّك به، وما وجده باطلاً ضرب به عُرض الحائط دون أسف. فالقرآن الكريم خاطب المشركين بقوله ﴿أإله مع الله؟ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾. والذي يطلب من الناس برهاناً على عقائدهم أحرى به أن يملك هو البرهان على عقيدته.

هذا بالنسبة الى أصول العقيدة، فان كل مسلم يجب عليه أن يكون قد أخذها عن فهم واضح وقناعة يقينيّة، لأنها ليست محلّ تقليد.

أما بعض فروع العقيدة التي جاءت النصوص ظنّية الدلالة فيها، فانها فروع خلافية، ويجوز للمقلد أن يقلّد العلماء فيها، شأنها شأن الأحكام الشرعية الخلافية. وذلك مثل الخلاف حول صفات الله، أو حول الجبر والاختيار، أو حول جواز الاجتهاد على الرسل، أو حول عصمتهم فيما عدا التبليغ. . الخ.

قال ﷺ: «من أصبح لا يهتم بالمسلمين فليس منهم».

الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستحاصر اللصوص

قال الشيخ علي بلحاج الرجل الثاني في الجبهة «إذا فازت الجبهة في الإنتخابات البرلمانية في حزيران المقبل فإن الحكومة التي ستشكلها الجبهة ستحاكم مسؤولين سابقين في الدولة وسوف تصادر أموالهم وتسدد بها الديون الخارجية للجزائر، وإن الجبهة ستحاصر كل اللصوص وتبيع كل ما يملكون لسداد الديون وأن وزراء وقادة عسكريين سيحاكمون على قتلهم المسلمين وتعذيبهم. وقال أن المحاكمات ستشمل شخصيات حكومية منذ استقلال الجزائر عام ١٩٦٢، وخصّ بالذكر وزير الداخلية السابق الهادي خضيري» □

شارون يتحدى أمريكا فتخفّض الطرْف

في الطائرة العائدة من أمريكا صرّح شارون للإذاعة الإسرائيلية «سنستمر في بناء مستوطنات في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة لأن الأمر يتعلق بسياسة على المدى الطويل تهدف إلى ضمان أمن دولة إسرائيل وسكانها، ولا وجود لأي رابط بين عملية السلام والمستوطنات» وأضاف قائلا أن رئيس الوزراء شامير سيرفض أي طلب تقدمه الولايات المتحدة لوقف بناء المستوطنات في مقابل مساعدة مالية أمريكية لاستيعاب المهاجرين اليهود السوفيات الجدد». وقبل وصول بيكر في جولته الأخيرة صرح شامير قائلا «إننا لن نتخلى ليس عن القدس فقط وإنما عن أي شبر من أرض إسرائيل». ما هو رأي حلفاء أمريكا من الحكام العرب؟ □

إيران غيث جديدة

تناقلت الصحف ومنها صحيفة الحياة ٩١/٤/٢٠ التصريحات التي أدلى بها أبو الحسن بني صدر (الرئيس الإيراني الأسبق) والتي قال فيها «أن اتفاقا سريا عقد بين رجال الدين في إيران وجناح في وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية، مضيفا أن اجتماعا سريا عقد في ٢٠ تشرين الأول ١٩٨٠ م في باريس بين مندوبين عن الرئيس رفسنجاني وآية الله بهشتي والأمريكيين، ويعتقد بني صدر أن جورج بوش كان ضمن الوفد الأمريكي وأنه عُقد في فندق رفاييل، وأنه تم الإتفاق خلال هذا اللقاء على تأجيل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين حتى يفوز ريغان على كارتر في الإنتخابات».

وتقول الحياة (٩١/٤/٢٠) أن مسؤولين فلسطينيين في بيروت كانوا على علم بهذه الإتصالات عبر ضابط اتصال إيراني في بيروت وأن ذلك الضابط قتل في وقت لاحق في بيروت. وكان قد صرح بأن الرهائن لن تطلق قبل إجراء الإنتخابات مما أدى إلى فوز ريغان على كارتر. □

دموع التماسيح البريطانية الأميركية

الإنجليز تفطرّت قلوبهم حزنا على الأكراد المهجّرين فاستشاطوا فرحا في مهرجان غنائي يقولون أنهم رصدوا ريعه للمساكين الأكراد المهجّرين ترى لو كان المعتصم يعيش بيننا ماذا عساه أن يفعل تجاه هؤلاء القتلة الذين يقتلون القتيل ويمشون في جنازته □

معارضو الخليج يدينون الوجود الأميركي

وزع بيان في بيروت موقع من قبل عدد من أحزاب المعارضة الخليجية يدينون فيه الإستعمار الأميركي الجديد للخليج. وورد فيه «أن الولايات المتحدة تحت ستار تحرير الكويت أنزلت دمارا رهيبا في العراق وخلصت إلى الإحتلال العسكري المباشر للمنطقة وتنوي إدامة هذا الإحتلال... إن ذلك يهدد بإلغاء استقلال بلداتنا ويعيدنا إلى عهد الإستعمار المباشر، ودعا البيان إلى تصفية الوجود العسكري الأجنبي في الخليج □

أهداف مناهج التعليم في لبنان

في ٩١/٤/١٨ بدأت خلوة في الجامعة اللبنانية ضمت وزير التربية بطرس حرب مع ٣٠ اختصاصيا تربويا واستمرت ثلاثة أيام لوضع (أهداف مناهج التعليم) قال الوزير في الخلوة «بصراحة أقول إن في المناهج الماضية ارتكبت مجازر عن حسن نية أو عن سوء نية ( ) إن مناهجنا يجب أن تنبع من هنا، من أرضنا وحضارتنا وشخصيتنا».

وتساءل معالي الوزير ما هي الحضارة والشخصية التي تتحدث عنها؟ حضارة الغرب، أم الحضارة الإسلامية، أم ماذا؟ إذا كان قسم من أهل لبنان يعتبرون فرنسا الأم الحنون والفاتيكان الأب الرؤوم والغرب هو مصدر الحضارة، والتعاون مع دولة اليهود هو وسيلة الحماية، ماذا يبقى من هذه الشخصية؟ □

قال ﷺ: «من أصبح لا يهتم بالمسلمين فليس منهم».

السعودية تقترض ٤,٥ بليون دولار

وقعت السعودية في بداية شهر ايار الجاري على عقد قرض مع عشرين بنكا دوليا قيمته ٤,٥ بليون دولار (رويتر ٩١/٥/١٤). رغم ثروتها الضخمة اصبحت السعودية تقترض لتنفق على الاميركان! □

القوات اللبنانية (جعجع) تنقل السلاح إلى اسرائيل

نشرت جريدة الحياة في ٩١/٥/١٤ ما يلي (قالت مصادر امنية رفيعة المستوى إن «القوات اللبنانية» تواصل شحن اسلحتها الثقيلة بحرا، إلى منطقة الناقورة الواقعة في الشريط الحدودي في جنوب لبنان ( ) بمواكبة الجيش اللبناني ( ) على ان يتولى صيانتها عناصر من الجيش الإسرائيلي ( ) وقالت إن شحنات الاسلحة تتألف من دبابات «ت ٥٤» و «ت ٦٢» ومدافع ميدان من عيار ١٥٥ ملم واخرى من عيار ٢٤٠ ملم وراجمات من نوع «ب ـ م ـ ٢١» ومدفعية مضادة للطائرات وغرف عمليات مصفحة متنقلة إضافة إلى كميات كبيرة من الذخائر العائدة إليها ( ) شحن الاسلحة يتم بواسطة بواخر شحن وبعلم السلطات اللبنانية المختصة)

كيف تقبل السلطة اللبنانية (الشرعية) والجيش اللبناني (الشرعي) بنقل الاسلحة وتسليمها للعدو؟ «القوات اللبنانية التي هي ممثلة في الحكومة تتعامل علنا مع العدو والسلطة اللبنانية كلها تتعامل مع العدو وتسلمه الاسلحة ليكدسها في الشريط ثم تطالبه بالخروج من الشريط! إنه امر مُضحك وليس مضحكا! □

المعاهدة بين سوريا ولبنان

يوم ٩١/٥/٢٢ تم التوقيع في دمشق على معاهدة «الاخوة والتعاون والتنسيق» بين سوريا ولبنان. كان مجلس المطارنة الموارنة قد رفض قبل ١٧ يوما مثل هذه المعاهدة قبل خروج سوريا من لبنان وقبل يومين قال البطرك صفير بانه لا يجوز إقامة مثل هذه المعاهدة الآن. ورفض وزير الكتائب جورج سعادة ووزير القوات روجيه ديب حضور حفل التوقيع اعتراضا على المعاهدة. واسرائيل تصف المعاهدة بانها تلغي لبنان وتهدد اسرائيل.

من ناحية اخرى فإن هناك من يقول بان لبنان لم يسبق ان حصل على اعتراف سوريا به قبل الآن. اي ان لبنان استحصل من سوريا (ولأول مرة) على الإعتراف الكامل باستقلاله عنها. بينما كانت في السابق ترفض إعطاءه هذا الإعتراف وترفض إنشاء سفارات متبادلة معه.

الحكم الشرعي هو إلغاء الكيان اللبناني الذي أوجده الغرب عام ١٨٦١ وكبّرته فرنسا عام ١٩٢٠، وإرجاعه كما كان على مر التاريخ جزءا من بلاد الشام، وتوحيد البلاد الإسلامية كلها في ظل دستور إسلامي يطبق شريعة الإسلام. وكل عمل اقل من ذلك هو عمل ناقص □

سفير الإنجليز في اسرائيل يتكلم

مارك اليوت سفير انكلترا في اسرائيل قال في ٩١/٣/٢١ في القدس يجب على الفلسطينيين «ان يتخلوا عن الإصرار على حقهم في العودة إلى الاراضي التي كانوا يعيشون عليها قبل إقامة اسرائيل في عام ١٩٤٨». وقال انه بعد إنسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة يجب نزع سلاح تلك المناطق التي يقطنها ١,٧٥ مليون فلسطيني لتقليل مخاوف اسرائيل» □

من النظام الدولي الجديد: نزع الاسلحة من الشرق الاوسط

اشارت مجلة «نيوز ويك» (٩١/٤/٢٣) إلى ان بوش سيقترح حظرا على جميع الصواريخ البعيدة المدى (اكثر من ٨٠ كلم) وعلى استخدام اي محطة نووية في المنطقة للغايات العسكرية. وسيدعو إلى تبادل المعلومات بين الدول الرئيسية الخمس المصدرة للاسلحة إلى الشرق الاوسط وهي الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، والصين وبريطانيا وفرنسا □

الإسلام (الأميركي) في إيران!

نقلت (رويتر) عن صحيفة «الجمهورية الإسلامية» الإيرانية ان الشرطة اقتحمت في ٩١/٥/٢١ مقرا لطلاب (متشددين) بالقرب من جامعة طهران وطردتهم منه. فتظاهر حوالي ٤٠٠ من الطلاب واتهموا الشرطة بغايات سياسية وهتفوا بالموت (للإسلام الذي على الطريقة الاميركية) □

استحلال الربا للفقراء!

بقلم فضيلة الشيخ عثمان صافي

صدر في بيروت كتاب «دراسات حول الربا والفوائدوالمصارف» تأليف الشيخ فيصل مولوي من طرابلس ـ لبنان. وخلاصة غرض المؤلف أن يقول: الربا حرام على الأغنياء حلال للفقراء، بل هو ملك مشروع للفقراء. وقد قام فضيلة الشيخ عثمان صافي ـ من طرابلس أيضاً ـ وأصدر كتاباً (مخطوطاً) بعنوان:

أحدث بدعة منكرة افساداً للدين وتضليلاً للمسلمين:
استحلال الربا للفقراء
وزعم الفوائد المصرفية ملكاً لهم

وهو رد على كتاب الشيخ فيصل المذكور دون أن يتطرق لاسم الشيخ فيصل.

والأصل في مجلة مثل «الوعي» أن تركز على ما يوفق بين آراء المسلمين لجمع كلمتهم وليس على خلافاتهم وردود بعضهم على بعض. ولكن الأمر أكبر من أن يُسكَت عليه، والحق أحق ان يُتَّبَع. هذا العصر هو عصر الرأسمالية وعصر الربا، وقد أثر في كثير من (علماء) المسلمين المحدثين وجرفهم في تياره فصاروا يعطون الفتاوي التي توافق الهوى وتوافق العصر الرأسمالي ولو كانت تتصادم مع ما هو معلوم من الإسلام بالضرورة. ربما توهّم أصحاب هذه الفتاوي انهم يحسنون صنعاً، ولكنهم مخطئون وخاسرون، ووهمهم هذا لا يبرىء ذمتهم أمام الله وأمام المسلمين.

وقد رأت «الوعي» أن تنشر قسماً من الفصل الثاني من كتاب الشيخ عثمان فيما يلي:

فكرة المؤلف: تعريف، ونقض، وكشف مغالطات وتناقضات

لقد سبق لنا أن عرفنا بفكرة المؤلف في أكثر من مناسبة، وهي تتلخص في قوله: «إن الفوائد حسب رأينا الفقهيّ ملك للفقراء» (ص ٧٦).

ولقد خصص المؤلف ـ لفكرته بعد تهيئة القارىء كي يتقبلها كما بينا ـ فصلاً، جعله الأخير في كتابه بعنوان: «ماذا نفعل بالفوائد المصرفية» (ص ٦٩ ـ ٧٧).

ومن الطبيعي، لدى من تراوده نفسه محاولة إفساد في شرع الله تعالى وابتداع ما لم ينزل به سلطاناً، بل الاعتداء على ما أنزل الله فيه سلطاناً، من الطبيعي أن يجد نفسه أمام اضطرار لممارسة أساليب شاذة، لا سيما حين يكون المستهدف استحلال أحد كبائر المحرمات إن لم نقل أكبرها على الإطلاق، والذي لم يقف الأمر بشأنه عند ثبوته القطعي بالكتاب والسنة والإجماع وحسب، بل استمر العمل على طهارة المجتمع منه طيلة العهود الإسلامية، التي لم يجرؤ أحد من نصراء الإسلام أو المناهضين له على مساسه بتحليل واقتحام ما اجترأ عليه المؤلف من حمى.

ولا نحسب أنه **سيكون غريباً على قارئنا** أن ننقل له من عجائب ما حواه كتاب المؤلف وعلى **لسانه ـ أنه صرح هو بالحقيقة السابقة**، على طريقته في **تعويد القاريء على قبول التناقضات ـ حيث** يقول وتحت عنوان: «الربا في ظل الحكم الإسلامي»:

«إزاء التشديد في تحريم الربا في القرآن الكريم والسنة المطهرة لم يعرف المسلمون التعاطي بالربا بنوعيه: ربا الفضل وربا النسيئة، إلا ان مسألة الاستفادة من المال المجمد ونماءه بربح مضمون، ظلت تضغط على المسلمين حتى استحدثوا ما سميّ (بيع الوفاء) وهو بيع لأجل، يلتزم فيه المشتري بردّ العين المشتراة إلى البائع عندما يردّ الثمن إليه». وجاء كلامه هذا بعد عنوان سبق: «المصارف في البلاد الإسلامية» قال فيه ـ عن المصارف: «ولم تنتقل إلى البلاد الإسلامية إلا بعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى».

وبعد حديثه عن بيع الوفاء قال: «وهكذا وصلت الهزيمة النفسية تجاه المصارف الغربية، وفشل المسلمين في اكتشاف الوسائل الاقتصادية الكفيلة بجمع الأموال واستثمارها ضمن الحدود الشرعية، وصلت إلى آخرها في استباحة التعاطي بالربح الصريح دون مواربة أو خجل» (ص ٥٢ ـ ٥٣).

ولما كان **المؤلف أمام طريق وعر، مكتظ بالأشواك**، فإنه لم يكن له بد من **اللجوء إلى وسائل وأساليب يستطيع بواسطتها** أن يحمل قراء كتابه على هضم فكرته، **فانحرفت به رغبته هذه عن أصول النظر وقواعد العلم جملة** وتفصيلاً، **التي** يقتضيها الشرف بالانتماء إليه إضافة إلى موجبات التقوى، لدرجة اضطر معها إلى مزاولة **طرائق التدليس والعبث بالمنقولات عن كبار من الأئمة**، حتى جاءت فكرته ـ التي أجهد **في محاولة الإقناع بها ـ مبتناة على محض جمهرة من** الأباطيل، مغشاة بما لا سبيل إلى محاولة تصويره على أنه حقائق.

وأول استخفاف منه **بالعقول**، توجهه **بالسؤال** عن الذي جعله عنواناً **للفصل الأخير** الذي خصصه لفكرته، وهو «**ماذا نفعل بالفوائد المصرفية**»؟.

من قاريء، يقع هذا الكتاب بين يديه، لا تأخذه الدهشة من هذا العنوان، الذي لا بد وأن يتفاجأ به بعد مسلسل الكلام في الكتاب عن حرمة الربا، وحرمة الفوائد المصرفية على وجه الخصوص؟ وعرضه لآراء ـ رغم ما حملت **من شوائب، ونقله لمقررات مؤتمرات تكرس هذه الحرمة؟**

ومن المؤسف ـ إن لم نقل المضحك والمبكي ـ أن نجد أنفسنا أمام اضطرار لتوضيح المغالطة في تساؤله هذا، الذي يتبوأ موضع الرأس في التمويه والاستخفاف بالعقول في بدئه **عرض فكرته.**

إن انساناً عادياً الثقافة ـ بل متدنّي **الفهم ـ يمكنه إدراك** أن الفوائد، **طالما كانت حراماً، فإن تساؤلاً عما يفعل بها لن يكون له معنى، وأنه يحمل النقض لحكم حرمتها، واعترافاً ـ صريحاً وليس ضمنياً ـ بالاستدراج تمهيداً لتشريعها**، أي إضفاء الشرعية عليها.

ويبلغ **استهتار المؤلف بمدركات القاريء** أنه ـ حتى في **التقديم للباب** الذي خصصه لفكرته ـ **يكرر الإقرار بمأثم الربا، حيث يقول**: «وفي حالات أخرى لا **يكون التعامل** مع المصرف **قد وصل** إلى حدّ الضرورة **الشرعية** التي تبيح له ذلك فإنه يأثم بلا جدال» (ص ٧). وسيأتي **أن لا ضرورة شرعية تبيح التعامل** ربوياً مع المصارف، ثم يضيف: «وفي الحالتين». يقصد «**الإبداع بضرورة أو دون** ضرورة» يعود المؤلف ليجدد السؤال: «**فلا بد للمسلم أن يتساءل: ماذا يفعل في هذه الفوائد الناتجة عن عقد ربويّ محرّم** حتى لا يقع في مأثم آخر» (نفس الصفحة).

ونشير هنا، قبل الانتقال إلى معانٍ تالية ـ وهذا **وذاك وذلك يدخل ضمن أساليب ووسائل المؤلف المبتناة على التمويه والإلباس** ـ ابتداً ـ **وفي مستهل** افتتاحه للكلام **عن فكرته ـ بما يمهد له الاسترسال في تمرير التناقضات وتعويد** القاريء على تقبل **التناقضات، فلتمريره المحرم** الذي لا شبهة فيه، **قدم المحرم الذي فيه ـ على** حد زعمه ـ **اشتباه، بقوله:**

«لا بد اولاً من الإشارة إلى ان هذه الفوائد قد تنشأ عن تعامل اضطراري في إيداع المال لدى المصرف» (ص ٧٠) هذا، مع أنه قيّد الضرورة في سابق كلام له عنها، ثم يضيف: «ولكن هذه الضرورة تنحصر في فتح الحساب الجاري، ولا يمكن أن تؤدي إلى إقراض البنك بالربا أو الاقتراض منه كذلك» (ص ٥٩) فقدم التعامل للضرورة كمدخل ـ وشافع ـ لاتباعها بالربا غير المشتبه به، هذا، مع أنه ـ اذا استبيح الربا لغير الضرورة، فإنه لا يبقى لما هو في مصاف الاضطرار معنى. وعسى أن يخصص كلام عن الضرورة بإذن الله تعالى وعونه.

وبعد عرضه لمبررات وجهة نظره وعلى رأس تلك المبررات «إن ترك الفوائد للمصارف ليس مشروعاً» وذكره الأسباب لعدم مشروعيته. يكمل فكرته بالقول:

«وإذا ثبت لدينا ان ترك الفوائد للمصرف ليس مشروعاً، فإنه لم يبق امامنا إلا احد احتمالين: اتلافها او صرفها للفقراء، واتلاف المال لا يقول به عاقل، وليس مطلوباً في الشرع...» حتى ينتهي إلى القول: «وإذا كان المال لا يتلف ولو كان حراماً، فلم يبق إلا أن يصرف للفقراء» (ص ٧٢).

يلاحظ تخدير الكاتب للقاريء هنا، في تجاهله الفارق بين ان تكتسب الربا من مصرف على حين غفلة من مودع ـ وسيأتي كلام بهذا الخصوص ـ وهذا ما يستساغ اشتباهاً، وبين وجهة نظره، اي نظر المؤلف، بإعطاء نفس نفس الاعتبار لما يذكر من الإستحلال لكل وديعة لها مردود ربوي، الذي هو مقصد المؤلف من فكرته. ثم يشرع ـ بعد ذلك ـ بعرض منقولات توهمها أدلة، وسيأتي فضح فساد الاحتجاج بها، وأنها لا تمت إلى ما يهدف ويهوى بصلة.

هكذا ـ بكلام مثقل بالتحايل على المعاني ويلبّس فيه الحق بالباطل، ولا يتقبله قلب مؤمن بحال، وينفر منه طبعه وتشمئز نفسه إن لم نقل يرتجف فؤاده ـ وعلى غفلة من القاريء وممارسة أساليب من التأثير النفسي عليه وضع هذا الرجل حجر الأساس لإضفاء الشرعية على اشد ما حرّم الله تعالى من كسب فيما انزل.

أولاً: مغالطة المؤلف الكبرى في تسويغ فكرته:

استناده الخاطيء إلى استباحة الحرام، وتشويه راي الفقهاء في الإفادة من المحرم،من المعروف أن من المباديء التي بني عليها الإسلام، إحلال الحلال وتحريم الحرام. فالله تعالى خلق العباد، وما حولهم، فاحل ما احل لهم منه وحرم ما حرم، ولم يترك الوحي صغيرة من ذلك ولا كبيرة إلا وعرف بحكمها وبينه.

وكان مما شرع الله تعالى ان يجتنب المحرم ويغتني بالحلال، وان تؤتى الواجبات ويستجاب له بترك المنهيات، حتى اعذر في الواجبات ما لم يعذر في الحرام، وذلك في قوله عليه الصلاة والسلام: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما امرتكم به فاتوا منه ما استطعتم» ذلك ان الواجب ـ وهو فعل ـ يتطلب كلفة وطاقة ولهذا حدود، بينما الحرام ترك، وهو موقف سلبيّ واجتنابيّ لا يعذر العبد بغشيانه.

ثم، بموجب أحكام الشرع ـ بخصوص ما حرم الله كالذي أحل، يتعين قبول تلك الأحكام، حتى يعتبر هذا القبول معياراً للإيمان فيدخل باب العقائد، كما ان رفضها ـ او العبث بها ـ يدخل في ابواب الكفر والارتداد، وإذا كان لمسلم وجه أعذار فيما يشتبه عليه من أمر دينه، فليس كذلك الحال بالنسبة إلى القطعيات والبدهيات من أمور الدين، ومن الأخير: تحريم الربا، فإذا كان رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ قال: «إن الحلال بين، وإن الحرام بين، وهذا منه ﷺ مزيد من الإيضاح والبيان لقوله تعالى: ﴿وقد فصّل لكم ما حرّم عليكم﴾ فإن حكم خطر الربا ياتي في موقع الذروة مما هو مبيّن.

ومما ينبني ـ ديانة، وشرعياً، واصولياً ـ على ما تقدم، انه بمعرفة حكم الله تعالى في شيء حلال هوام حرام، فإنه ينقطع الجدل فيه واثارة الاشكالات حوله.

وفيما يتعلق بالربا ـ على وجه الخصوص ـ لم يقف الأمر بأهل العلم، والفقه، ان بينوا

احكامه العامة، ولكنهم افاضوا - رحمهم الله وجزاهم خيراً - في التعريف بمنافذ وتتبع محالّ الاشتباه فيه، والتعريف بكافة ملابسات احتمال الوقوع فيه، حتى ادنى صغيرة من ذلك، وخصصوا لذلك الصفحات الطوال، ونلفت - هامشياً هنا - إلى ان تحرياتهم خصصت القسط الاكبر منها لربا الفضل الذي شكك فيه المؤلف وعبث بمنقولات عنه.

ما ذكرنا هو الموقف المتوجب تجاه ما شرع الله تعالى، والحيدة عنه يصدق فيها أنه اعتداء على الدين. قال تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله امراً ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا﴾(سورة الاحزاب: ٣٦) وقال جل شأنه أيضاً: ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعدّ حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين﴾ (سورة النساء: ١٤) وبهذا المعنى وتوابعه آيات لا تكاد تحصى وكذا احاديث.

وما ابتدع المؤلف من فكرة ورأي، يشكل أكبر التعدّيات على شرع الله تبارك وتعالى، وذلك بانحرافه عما انزل، فبدلاً من القبول والاذعان لتحريم الربا القاطع - الذي شهد على نفسه باقراره بعظم جرم فعله، واجتناب وتحاشي اي مسلك أو توجه مضادّ لما شرع الله، وجدناه يجرؤ على توجيه السؤال الآثم عن الفوائد الربوية ماذا نفعل بها.

والسؤال الذي يضغط على ذهن القارىء لكتابه او من تبلغه فكرته: على أي شيء اعتمد هذا الرجل، حتى استساغ لنفسه مثل هذا الانحراف؟

والجواب فيما سبق من بعض ما مارسه من أساليب، وسيأتي التعريف بالمزيد من ذلك، واما أكبر خدعة اعتمد عليها ومرّرها - على غفلة من القارىء - فهي استناده إلى وجهة نظر لأهل العلم في مسألة تتعلق بالحرام، مع أنها لا تمت إلى ما يهدف إليه بصلة.

رأي للفقهاء في الحرام (السائب) وتحريف المؤلف له:

في سبيل أن يتضح هذا للقارىء، ينبغي له أن يعلم أن الأصل في الحرام ان يكون محدد العين أو القدر، معروف الجهة التي نتج عنها والمسلك الذي اوصل مكتسبه أو الحائز عليه إليه، وهذا أمر بدهي، يدرك من نصوص لا يأتي عليها الحصر، وتشمل كل نص حرم الكسب من جهة معينة، أو حرم شيئاً أن ينتفع به. حتى حذر الرسول ﷺ من المصادر المشتبه بها، وذلك في قوله ﷺ: «فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام..» وقوله ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك».

ومما يعرّف بوضوح المحرمات، ان الله تعالى جعلها استثناء، حيث جعل الاصل في الأشياء الحلّ، الا ما حرّم، وبهذا يحصر المحرمات ويحدد نطاقها، لا سيما وان الله تعالى جعل لها معالم تُعرف بها.

غير ان مما ينبغي التنبيه إليه بهذا الصدد ان هذا الأصل هو فيما حرم من الأشياء دون الافعال، التي تتطلب احكاماً شرعية خاصة تحدد الواجب منها والمندوب والمحرم والمكروه والمباح، والربا طالها التحريم من الناحيتين: الفعل، وهو التعامل بها، والعين، وهو ما يكتسب عن طريق التعامل بها.

ثم، ان كافة المحرمات معرف كله في الكتاب والسنة، وبالتفصيل وبالغ الوضوح، ومحدد بكلياته وجزئياته، حتى لا تكاد تجد مما اختلف فيه بين الأئمة الا النزر اليسير، وانما تكشفت خلافاتهم من جراء تحريهم واستقصائهم، سواء في التعريف بأعيان المحرمات، أم السلوكات المحظورة.

ونجد هذا على اوسع واشمل ما نجد، بخصوص الربا، فلقد تعقبوا مختلف صنوف التعامل من البيوع والرهن والاجارة وسواها، ولم يذروا باباً من أبواب الاشتباه إلا طرقوه، وعرّفوا بمسالك الحرمة والاشتباه في كل ما قد يتخاطر إلى الأذهان الا وبينوا احكام الله تعالى فيه.

ومن الجدير اللفت إليه في موضوعنا، ان ربا النسيئة لم يتطلب منهم جهداً ولا تقصّياً،

ذلك انه لا مجال البتة للنظر فيه، واستحوذت اذهانهم على ربا الفضل ـ كما أسلفنا ـ رغم وصفه من وصفه بانه حرم سداً لذريعة ربا النسيئة، وايلاؤه الاهتمام من قبلهم، وتشديدهم فيه، واجماعهم على تحريمه ـ خلافاً لزعم المؤلف أنه لجمهورهم ـ يدل اوضح دلالة على بالغ اهتمامهم بالربا والتأكيد على فظاعة التعامل بها، والتحذير من مقاربة ادنى شبهات فيها، وبوسع القارىء ان يقدر سبب اهتمامهم بالذرائع، وادق دقائقها، وهذا يجعل المحرم الاكبر في منزلة هي فوق ما يقبل النظر أو المساس.

غير ان الفقهاء، توسعاً منهم في التعريف بدين الله واحكام الشرع، لم يتركوا شاردة ولا واردة الا وتطرقوا إليها في ابحاثهم، فتناولوا بالنظر كافة الاحتمالات وتفاصيل احداث قد تعرض للمسلم. وكان مما نال حظاً من تحقيقاتهم: «الحرام»، حين ينقطع عن سببه، ويجهل مصدره ومناط تحريمه، ويتعذر معرفة اصله ومورده، او اعادته إلى مرجعه.

ماذا يفعل به؟

ولتوضيح هذه النقطة نقول:

ان حراماً يصل إلى يد، من المفترض ان يكون مصدره معروفاً: سرقة مثلاً أو نهباً، أو نصباً، او ناتجاً عن تعاقد محرم، بيع أو اجارة أو رهن أو سوى ذلك.

ففي حال حصول تجاوز للشرع، ولا يحصل البتة أن يتواجد حرام الا بتجاوز للشرع، اما قصداً، او خطئاً. اقول: في حال تحقق اكتساب حرام بارتكاب ماثم، فالمتعين على المسلم أن يصحح الوضع، ولا خلاف بين اهل العلم قاطبة على الامرين جميعاً: وجوب امتناع المسلم عن الكسب الحرام، واعادة المكتسب عن طريق الحرمة إلى الجهة التي كانت تملكه عن طريق حلال.

والواجبان هذان متلازمان لا ينفك احدهما عن الآخر، حتى يصح القول: ان من يحلل محرماً مكتسباً عن طريق غير مشروع، ثم يُحِلّ استبقاءه او التصرف به وعدم اعادته الى جهة حلة، يعتبر مستحلاً لما حرم الله، وهذا ارتداد والعياذ بالله تعالى.

من هنا اوجب الشرع ان يعاد الحق إلى نصابه، ووجوب اعادة الاوضاع ـ مطلق اوضاع ـ إلى مواقعها التي تتفق مع اوصافها الشرعية، واعادتها تتفق ـ من الوجهة التشريعية ـ مع شرعة تحريم الحرام، ذلك انه من قبيل التناقض في مبادىء التشريع، ان يحرم حرام، ثم يسمح باقرار التجاوز باكتسابه، بل ان الاسلام ـ دين الله تعالى الحق ـ ألحَقَ ماثماً بالمكتسب للمحرم، وفرض على صنوف منه عقوبات في الحياة الدنيا قبل الآخرة، اضافة إلى وجوب اعادته إلى وضعه من الحل، كالمسروق يعاد إلى المسروق منه، مع تحمل السارق تبعة السرقة.

والسؤال ـ الذي طرحه الفقهاء هنا: ماذا لو جُهل مصدر الحرام، وأيسَ من معرفة مصدره، او حصل عائق يحيل إعادة الأمور إلى نصابها، بارجاع الحرام إلى مالكه الأصلي الذي امتلكه عن طريق حِل، بان جُهد هذا المالك، حتى لم تتوفر اية وسيلة لرفع «وصف الحرمة» عن هذا المال، واعادة «وصف الحل» إليه، حتى انقطعت الصلة لهذا المال ـ كل الانقطاع ـ بسبب وجوده ومصدره؟.

ههنا ـ وههنا فقط ـ واجه ائمتنا من السلف ـ رحمهم الله ـ السؤال الذي اعتمد عليه المؤلف تضليلاً: ماذا يصنع بالفوائد الربوية.

ومن يتأمل رأي الفقهاء يجد ان ميلهم إلى انفاق المال السائب في وجوه الخير دون اتلافه، يرجع إلى اصل ومبدأ نوضحه فيما يلي:

ان المالك الاساسي لكل مال هو الباري جل شانه، وانما هو وديعة عارية في ايدي عباده من عليهم باستباحة الانتفاع به بشروط لاستحلاله.

وحين يضيع مال بان يخرج عن وضعه الذي له فيه وصف يجعله مشروعاً، فان هذا المال يضحى سائباً، ومن البدهي انه ـ بخروجه من اليد التي ملكها الله اياه، وانتفاء وجود مالك شرعي له ترجع ملكيته إلى مالكه الاصلي، وهو الله تعالى.

وبارتفاع وصفه «ملكاً لفلان» ـ مثلاً، وانعدام مالك له، وتواجده ـ غير الشرعي ـ بيد اثمة، او غير اثمة، فإنه ـ حين يكتسب وصف الحرمة لاقتنائه من انسان بغير حق، فإن هذا الوصف يرتفع، حين يعاد ويحال إلى مالكه الأصلي، وهو الله تعالى.

الوضع الجديد لهذا المال، يعيد له وصفه بـ «الطيب»، ويترتب على هذا، انه لم يعد خبيثاً، وبانتفاء وصف الخبث عنه، ينتفي الاشكال الذي يترتب على افادة الفقير منه، من توهم انه استبيح للفقير خبيثاً من العطاء أو الكسب.

وبهذا يتضح، ان ما قرره الفقهاء بشان المال السائب، ينتظم مع مبدا عدم التفريق بين غني او فقير، بوجوب التحري وعدم الذوق لمال، إلا ان يكون طيباً، اي حلالاً.

غير ان ما نذكر من هذه الحقائق ـ والاصول ـ المتعلقة بالحرام، مقيدة بما نقلنا عن اهل الفقه من شروط للتصرف بالمال والتاكد من سيابته، وانقطاع امل في امكانية تصحيح وضعه.

والمؤلف بدعته التي استحدثها لا تمت الى ما قصده الفقهاء بخصوص المال الحرام، وذلك من ناحيتين اثنتين:

الأولى: اضفاؤه الشرعية على كسب الحرام، باقراره التعامل الربوي، واعتبار وجهة نظره ـ وهي فكرته ـ مخرجاً وحلاً لما صوره مشكلة، وحقيقة هذا الراي استحلال لما جعله الله تعالى اشد ما يكون حرمة، استحلاله، بحجة مضللة والتي استند فيها إلى ان هذا المال ليس ملكاً للمصرف، ولا للمودع، مع ان مبدا الكسب لهذا المال ممنوع وابوابه موصدة باشد ما يكون من الاحكام في الاغلاق.

الثانية: تغاضي المؤلف: كي يمرّ معه التجاوز السابق ـ عن القيود والشروط لاعتبار المال سائباً، وان ما قرره الفقهاء من شرعية تحويل هذا المال للفقراء أو وجوه الخير، انما ابتني على اساس كون المال مما يصح ادخاله ضمن هذا الاطار.

وهكذا بجرة قلم وتسجيل خواطر وكلمات ناشز سطرت على ورق، شذ المؤلف عن شرع الله، ورسم له مساراً على نقيض ما انزل، وباقراره لاشد ما يكون من الكسب حرمة، واكثر ابعاداً للمسلم عن ربه، جعله حلالاً بذرائع منها اعطاؤه للفقراء ويتقرب بذلك إلى الله، ضارباً ـ عُرضاً ـ بما يترتب عليها من نقض للشرع، وافساد للدين.

فليس من قيمة تضفي على هذه الفكرة، سوى انها صدرت عن شيخ يتبوا منصب قضاء، وهذان الوصفان لا موقع لهما في ميزان العلم أو اي معيار من معاييره هذا في ازهى عهوده، فكيف في زماننا الذي نعيش فيه من اواخر ايام الدنيا؟

قال ربنا جل شانه ـ فيما أوحى ووجه:

﴿ام حسبتم ان تُتركوا ولّما يعلم الله الذين جُهدوا منكم ولم يتخذوا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة والله خبير بما تعملون﴾(المائدة١٦)□

نورييغا كان عميلاً اميركياً

اظهرت وثائق نشرت في ٩١/٥/١٥ في (ميامي ـ فلوريدا) ان رئيس بنما السابق الجنرال مانويل نورييغا كان «رجل الاستخبارات المركزية الاميركية (C.I.A.) في بنما» حيث وضعت في تصرفه اموالاً سرية تبلغ قيمتها مليون دولار. وتشير هذه الوثائق انه قدم إلى واشنطن معلومات عن غورباتشوف وزوّد الارجنتين صواريخ «اكسوسيت» استخدمتها ضد السفن البريطانية في حرب الفوكلاند، وتوسط لدى (C.I.A.) لتمويل ثوار الكونترا في نيكاراغوا. وتشير الوثائق انه اتهم بقبض مبلغ ٤,٥ بليون دولار من عصابات ميدبلين في كولومبيا ليساعدهم على تهريب المخدرات إلى اميركا والعالم □

قال الله تعالى: ﴿اتَّبِعوا ما أُنْزِلَ إليكم مِن ربّكمْ ولا تَتّبعوا مِنْ دونِهِ أولياء، قليلاً ما تَذَكّرون﴾ الأعراف ٣.

يسوق هذه الآية الكريمة وما يلي من آيات ليفهم المقلّدون في شؤون الدين أن التقليد الأعمى غير جائز ولا يبرىء الذمة عند الله حتى لو كان المرجع المقلَّد على صواب. ذلك أن المسلم مطالب باتباع ما أنزل الله على رسوله من كتاب وسنة وما أرشدا إليه. فهذا فرض عين على كل مسلم. أي يجب على المسلم أن يتأكد أن ما يحمله من عقائد وما يلتزم به من أحكام هو ما أنزله الله على سيدنا محمد عليه وآله الصلاة والسلام. إذا ورث المسلم الدين عن والديه دون بحث ونظر وتفكر وقناعة ذاتية لا يكون قد اتبع ما أنزل الله بل يكون قد اتبع والديه، وهذا مذموم «**فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه**». ولا يبرىء ذمة المسلم أن يتبع مذهب أبويه بدون نظر، ولا يبرىء ذمته أن يقلد مرجعاً لأن أبويه أو أهل بلدته يقلدونه، إذا لم يتأكد، عن طريق البحث والنظر، من صحة ما يقلّد.

قال تعالى: **﴿وإذا قيلَ لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتّبعُ ما وجدْنا عليه آباءنا﴾** لقمان ٢١.

وقال: **﴿قُل إن كنتم تحبون اللهَ فاتبعوني يحببْكمُ اللهُ ويغفر لكم ذنوبكم﴾** آل عمران ٣١.

وقال: **﴿فآمِنوا باللهِ ورسولِهِ النبيّ الأمي الذي يؤمنُ باللهِ وكلماته، واتّبِعوه﴾** الأعراف ١٥٨.

وقال تعالى: **﴿أفمن يعلم أنّما أُنْزِلَ إليكَ من ربك الحَقُّ كمن هو أعمى﴾** الرعد ١٩.

وقال: **﴿أفمنْ كان على بَيِّنةٍ من رَبّهِ كَمَنْ زُيّنَ له سوءُ عملِهِ واتّبَعوا أهْواءَهم﴾** القتال ١٤.

وقال: **﴿قُلْ هذِهِ سبيلي أدعو إلى اللهِ على بصيرةٍ أنا ومَنِ اتّبَعني﴾** يوسف ١٠٨.

هذه الآيات الكريمة، وغيرها كثير، تؤكد أن الاتباع يكون، حصراً، لرسول الله ﷺ ولما أنزل الله عليه.

نحن نرى الآن مسلمين يأكلون الربا ويُطعِمون الربا ويفتون بالربا. بعضهم يفتي بالربا بشكل مطلق، وبعضهم يفتي به في حالات معينة. وحين يقرأ المسلم العاميُ غيرُ المجتهد آيات القرآن تحرّم الربا تحريماً مشدداً، وحين يقرأ هذا العامي أحاديث رسول الله ﷺ تجعل الربا من الكبائر، ويقرأ ويسمع أن علماء الأمة على مرّ العصور يقولون بتحريم الربا، ثم يسمع هذا العاميُّ المقلّد أن أحد (العلماء) أو بعض (العلماء) في العصر الحديث الذي طغى فيه النظام الغربي الرأسمالي وطغى فيه الربا، يسمع أن بعض (العلماء) المحدثين يفتون باباحة الربا، ثم يقوم هذا العامي المقلّد بالتعامل بالربا ضارباً بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال علماء السلف، ضارباً بذلك كله عُرضَ الحائط، لأن التعامل بالربا وافق مصلحته وهواه... مثل هذا العامي المقلّد هل يكون متبعاً ما أنزل الله؟ وهل يكون متبعاً رسول الله؟ أو يكون قد اتبع هواه واتبع الرجال الذين زينوا له ما هم عليه؟

وهناك مسائل كثيرة غير الربا، سواء من الأحكام الشرعية أو العقائد، يتبع المسلم فيها أبويه أو شيخه أو مرجع تقليده أو مذهبه أو حزبه اتباعاً وراثياً كما يتبع اليهودي يهوديته والنصراني نصرانيته والمجوسي مجوسيته والبوذي بوذيته... الخ إن مثل هذا الاتباع ليس اتباعاً لما أنزل الله بل هو اتباع لقومه، وهذا لا يبرىء الذمة عند الله، وهو شبيه بقول الشاعر:

وما أنا إلا مِنْ غُزَيَّةَ إنْ غَوَتْ
غَوَيْتُ وإنْ تَرْشُدْ غُزَيَّةُ أرْشُدِ

الدعوة الى الاسلام

(٢)

إن الإسلام هو عبارة عن معاريف أمر الله بإقامتها، ومنكرات طلب الشارع الامتناع عنها وإزالتها.

ورأس المعاريف وأعلاها هو الإيمان بالله بصورته الوحيدة، وقد طلب الله سبحانه وتعالى اعتناقه وحمله والدعوة له.

ورأس المنكرات وأعلاها هو الكفر بكل صوره، وقد طلب الله سبحانه وتعالى اجتنابه والتنفير منه والتحذير من الوقوع بحبائله، والدعوة ضده.

ثم يأتي من باب المعاريف من بعد الإيمان **التقوى**. وهي تتحقق بطاعة الله ورسوله، وهي ثمرة الإيمان ومكملة له وهي من مقتضياته. **فتقوى الله هي** اجتناب غضبه. ولا يكون ذلك إلا بالالتزام بشرع الله. وهذا الالتزام مربوط بالإيمان. فكلما قوي إيمان المسلم كلما قوي التزامه. ويضعف هذا الالتزام بضعف الإيمان. فالمسلم مأمور بالإيمان وبطاعة الله ورسوله، ومنهي عن الكفر بكل صوره وعن **المعاصي** بكافة أشكالها.

وإيمان المسلم وتقواه، واجتنابه **للكفر والمعاصي** لا يمكن أن يبقى وينتشر إلا بحمله والدعوة له، وإيجاد الكيان الذي يحفظ على المسلمين عقيدتهم وتقواهم، ويمنعهم من الوقوع بحبائل الكفر والمعصية. هذا ما دلّ عليه واقع الرسول ﷺ وعمله. فالرسول ﷺ لم يطلب من المؤمنين معه مجرّد الإيمان والتقوى، بل كان يعمل معهم على إيجاد بيئة الإيمان والتقوى بإقامة الكيان الذي يجعل المجتمع كله يسير بنفس الاتجاه الذي يسير عليه إيمان الفرد وتقواه. وهذا ما تحقق له عندما أقام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة.

فالمعاريف التي يجب أن توجد لا بدّ من حملها للناس والدعوة لها، وإيجاد الكيان الذي يحافظ عليها. والمنكرات التي يجب أن يبتعد عنها لا بدّ من محاربتها وملاحقتها والتنفير منها ومحاسبة مرتكبها وإزالة الكيان الذي يتسبب بوجودها، ويحمي مرتكبيها.

ولذلك لا بدّ للمسلمين من الأمر بالمعروف، ومن النهي عن المنكر. ولا بدّ أن يسبق أمرهم بالمعروف ائتمارهم به، وأن يسبق نهيهم عن المنكر انتهاؤهم عنه. ولنقسم البحث إلى جانبين:

الجانب الأول وهو المتعلق بجهة الائتمار بالمعروف والانتهاء عن المنكر.

والجانب الثاني وهو المتعلق بجهة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الجانب الأول: الائتمار بالمعروف والانتهاء عن المنكر:

فالمسلم مطلوب منه الإيمان بالله ورسوله وكل العقيدة الإسلامية، أي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر. وبكل ما جاء في الكتاب والسنة مما كان قطعياً.

فالإيمان واجب عيني على كل مسلم، وهو مطلوب بالإجمال، ومطلوب منه أن يحوز أصله. فالمطلوب منه أن يؤمن بوجود الله الخالق لكل شيء والذي ليس كمثله شيء، والذي يتصف بكل صفات الكمال ويتنزه عن كل صفات النقص وأن كل ما في هذا الكون، وما تقوم عليه الحياة ويحتاج إليه الإنسان هو من الله القدير الذي لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء والذي لا يخرج شيء عن

إرادته وعلمه. فهو وحده المعبود الحق الذي لا ملجأ إلا إليه ولا خضوع إلا له، ولا راحة إلا برضاه. فمتى حاز المسلم هذا الأصل فقد حصل الإيمان بالله. وكذلك مطلوب منه أن يؤمن بأن محمداً رسول الله جاء بدين الإسلام وحياً من عند الله وليس بعبقريته وفطنته، وأنه معصوم فيما بلّغه عن ربه. وأن يؤمن بسائر رسل الله وكتبه على وجه الإجمال وأن يؤمن بالملائكة وباليوم الآخر. هذه هي أصول الإيمان فمن أقرّ بها فقد صار مؤمناً وإن فاتته التفاصيل ـ طبعاً ما لم يقم أو يعتقد بشيء ينقض هذا الإيمان. ولكن هذا الإيمان يقوى ويزيد وهذا بالتالي يستدعي قوة الالتزام واستقامة السلوك. فالإيمان بالله يزداد ويقوى ويصبح أكثر تأثيراً في واقع الحياة وذلك بأن يكثر المؤمن من التفكّر بآيات الله الكونية والمنزّلة. فكلما فكّر المسلم في مخلوقات الله وفي دقة تركيبها وقدرة وحكمة وعلم خالقها كلما قوي إيمانه وازداد تقديسه لهذا الخالق العظيم. وكلما فكّر الإنسان في ما انعم الله عليه من نِعم وحاول أن يعدها وأن ينبّه حسّه إلى ما غفل منها كلما اقبل على هذا الإله الكريم حامداً شاكراً مطيعاً، وكلما فكر المسلم في نقص ما سوى الخالق وحاجته وعجزه كلما سارع إلى إفراد هذا الخالق وحده بالعبادة والطاعة والخضوع.

وكذلك الإيمان برسول الله ﷺ يقوى ويضعف فكلما ازدادت معرفة المسلم بالقرآن كلما ازداد يقينه باستحالة أن يكون هذا القرآن من عند غير الله وازداد يقينه بأن محمداً هو رسول الله. وكذلك كلما تفكّر في سيرة رسول الله، وفي حياته، وما عاناه في سبيل الله، وفي مواقفه، كلما ازداد حبه لرسول الله وتعلّقه بشخصية هذا النبي العظيم. وبالتالي يزداد حرصه على إرضائه وطاعته وحمل الهم الذي حمله رسول الله ﷺ طيلة حياته.

كذلك الإيمان باليوم الآخر، فكلما تفكّر المسلم بأقوال يوم القيامة حيث يجعل الولدان شيباً، وحيث تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها، ويكون الناس فيه سكارى من غير شرب، بل من هول ما يحدث كلما هاله هذا المنظر الغيبي الذي أخبره الله عنه، وبالتالي صار يتجنّب فزع ذلك اليوم ويتلمس اسباب الأمن في ذلك اليوم. وكلما تفكر المؤمن بالآيات والأحاديث التي تتكلم عن الجنة وما أعدّه الله فيها للمؤمنين من النعيم المقيم والسعادة الأبدية كلما صغرت في عينيه ملذّات الدنيا وازداد شوقه إلى تلك الجنة العالية.. وأيضاً كلما تفكّر المؤمن بالآيات والأحاديث التي تتحدث عن النار وما أعدّه الله فيها للكافرين والآثمين من العذاب الأليم والجحيم المقيم كلما ازداد خوفه من عذابها، وهان عليه خوفه من عذاب الدنيا وآلامها واصبح يتجنّب اسباب دخول النار ولو ادّى به ذلك إلى دخول سجون الظالمين وإلى تعريض ظهره لسياطهم. وهكذا.. فمتى انعقد القلب على الإيمان استجابت الجوارح لله طاعةً مبصرةً والتزاماً قوياً. فكلما كبرت الآخرة في عين المؤمن كلما صغرت الدنيا وصغر ما فيها. وكلما قوى الإيمان قوي الالتزام وأيّد المؤمن بالثبات على القول والعمل مهما كانت الصعوبات والمشقات.

والإيمان بالله يجب أن يصحبه كفر بكل ما عداه من أنداد مهما اتّخذت هذه الأنداد من أشكال وصور، سواء أكانت أصناماً أم أفكاراً. فقد واجه القرآن عبدة الأصنام وحملة الأفكار. قال تعالى: ﴿قال أتعبدون ما تنحتون * والله خلقكم وما تعملون﴾ وقال تعالى: ﴿أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى * ألكم الذكر وله الأنثى * تلك إذاً قسمة ضيزى﴾ وقال تعالى: ﴿وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر،وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون * وإذا تتلى عليهم آياتنا بيّنات ما كان حجتهم إلا أن قالوا ائتوا بآبائنا إن كنتم صادقين * قل الله يحييكم ثم يميتكم ثم يجمعكم إلى يوم القيامة لاريب فيه ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾.

فكل ما عدا الإيمان بالله باطل يجب أن ينبذ ويكفر به. وكما أن الإيمان يحتاج إلى نظر وتدبر، وكذلك فإن الكفر حتى ينبذ يستدعي النظر والتدبر. فالآيات السابقة تحرّك عقول الناس وتطلب منهم أن يتدبروا في واقع عقائد الكفار حتى يتيقنوا أنها باطلة وحتى يكفروا بالطاغوت حق كفره. قال تعالى: ﴿فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم﴾. فكما أن النظر والتدبّر هو

وسيلة للإيمان بالله فكذلك هو وسيلة أيضاً للكفر بالطاغوت. وكلاهما مطلوب من المسلم حتى يستمسك بالعروة الوثقى ويهتدي الاهتداء الصحيح.

هذا الإيمان المطلوب من كل مسلم يجعله متقيداً بحسبه. فمن آمن بالله ونبذ كل ما عداه وجد نفسه تميل إلى هذا الإله العظيم الخالق القدير، فيحبه ويخشاه ويطمع برحمته ويتعبده ويتقيد بأمره، فينشأ عند المسلم محبة ما يحبه الله وبغض ما يبغضه. ويتوجه المسلم في حياته إلى الله ليحمده على ما أنعم عليه وتفضل به له. كيف لا وهو الإنسان الضعيف العاجز المحتاج إلى من يدبِّر أمره. فلولا الله لما اهتدى، ولما استقام وصلح أمره. فباتباعه لأمر الله يحيا حياة طيبة وبإعراضه عن ذكر الله يعيش معيشة ضنكا ويخسر الدنيا والآخرة. فالإيمان يجر حتما إلى الالتزام والتقوى ويرتب على كل مسلم التوجه إلى الخالق لعبادته وطاعته والابتعاد عن كل ما يغضبه والحرص على الإتيان بكل ما يرضيه. فما الذي يرضي الله؟ وما الذي يغضبه؟... إن ما يرضي الله هو الطاعة وهو معاريف كثيرة حدّدها الشارع للمسلمين وطلب الالتزام بها. وما يغضبه هو المعصية وهو منكرات كثيرة أيضا حددها الشارع وطلب الابتعاد عنها ولننتقل إلى تفصيل ذلك:

إن الناظر في الأوامر والنواهي يجد أن منها **العيني ومنها الكفائي. فالفرض العيني هو** الفرض الذي يجب أن يقوم به كل مكلف بعينه. فلو تركه المسلم لم يسقط عنه حتى لو قام به جميع المسلمين، ولو قام به وحده وتركه جميع المسلمين لسقط عنه وبرئت ذمّته أمام الله. وهذا يعني أنه يجب على كل مسلم أن يفتش عن كل الفروض العينية ويلتزم بها حتى تبرأ ساحته وتخلو ذمته أمام خالق الذمم. وما يقال في الفروض العينية يقال في النواهي إذ أنها كلها عينية. وهذا يعني أن المسلم عليه أن يؤدي الصلاة ويصوم رمضان ويحج البيت الحرام متى استطاع ويزكي متى ملك النصاب ويبرّ والديه ويأكل الحلال الطيب ويبتعد عن أكل الحرام الخبيث ويبتعد عن الزنا والكذب والغيبة... وغيرها مما يجب على المسلم أن يتحراها فيقوم بها إن كانت معروفا ويبتعد عنها إن كانت منكرا.

وهناك فروض كفائية والمطلوب هو أن توجد هذه الفروض بغض النظر عمن يوجدها من المسلمين. فهي ليست مطلوبة من كل فرد بعينه، وإنما المطلوب أن توجد. فقد توجد بالقليل وقد توجد بالكثير. فإن لم توجد يصبح المسلمون كلهم آثمين حتى توجد. ولا يسقط الإثم إلا عن من سعى لإيجادها وتلبس بهذا السعي تلبّسا جاداً. ولا يظنن ظان أن مشاركة المسلمين له في الإثم سيخفف عنه فيتهاون بفروض الكفاية لأنه سيأتي يوم القيامة وحيداً يحمل إثمه بمفرده. قال تعالى: ﴿وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً﴾ فوقوع الأمة معه في الإثم يعزيه في الدنيا ولكنه لن يخفف عنه شيئا في الآخرة. فليسارع كل مقصر في الفروض الكفائية التي لم توجد إلى التلبّس الجاد بالعمل لإيجادها ليبرىء ذمته أمام الله قبل أن يأتي يوم تتقلّب فيه القلوب والأبصار. فالمسلم الذي آمن بالله وخاف من وعيده وطمع في وعده يهمه أن يرضي الله ويفوز بالجنة ويزحزح عن النار، هذا المسلم ينظر إلى الفرض الكفائي على أنه يجب أن يقام. فطالما أنه لم يقم بعد فإن الإثم سيناله إن لم يتلبس بالعمل على إقامته. وأما إن كان قائما فلا حرج عليه طالما أن هناك من أقامه، فمتى تبرأ ذمة المسلم أمام الله يجب عليه أن يهتم بالفروض الكفائية اهتمامه بالفروض العينية. فمثلاً **الحكم بما أنزل الله، والجهاد في سبيل الله والاجتهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، كلها من الفروض الكفائية التي يجب أن يعمل المسلمون على إيجادها وإلا أثموا. فإذا فقد الاجتهاد في الأمة مثلاً فإن الجميع يأثم إلا من عمل على إيجاد مجتهدين. ووجود العاملين لإعادة الاجتهاد لا يسقط الإثم عن غيرهم طالما أن الاجتهاد لم يوجد بعد. فإذا وجد الاجتهاد سقط الحرج عن الجميع، وكذلك إيجاد **الدولة الإسلامية**، فإن كل قاعد عن العمل لإيجادها آثم أمام الله ووجود العاملين على إيجادها لا يسقط الإثم عن القاعدين طالما أن الدولة لم تقم بعد. وقد جاء في كتاب **الفكر الإسلامي** لمؤلفه **محمد محمد إسماعيل** تحت عنوان **الفرض على الكفاية فرض على كل مسلم** ما نصّه: «ولا يسقط الفرض بحال من الأحوال حتى يقام بالعمل الذي

فرض، ويستحق تارك الفرض العقاب على تركه ويظل آثما حتى يقوم به. ولا فرق في ذلك بين فرض العين والفرض على الكفاية فكلها فرض على جميع المسلمين. فقوله تعالى: ﴿انفروا خفافاً وثقالاً﴾ فرض كفاية. وكلها طلب الفعل فيها طلبا جازما. فمحاولة التفريق بين فرض العين وفرض الكفاية من جهة الوجوب إثم عند الله وصد عن سبيل الله، ومغالطة للتساهل بالقيام بفروض الله تعالى. أما من حيث سقوط الفرض عمن وجب عليه فإنه أيضا لا فرق بين فرض العين وفرض الكفاية. فلا يسقط الفرض حتى يقام العمل الذي طلبه الشارع. سواء طلب القيام به من كل مسلم كالصلاة المكتوبة، أو طلب القيام به من جميع المسلمين كبيعة الخليفة. فإن كلاً منها لا يسقط حتى يقام العمل أي حتى تقام الصلاة وحتى يقام الخليفة وتحصل البيعة له. ففرض الكفاية لا يسقط عن أي واحد من المسلمين إذا قام بعضهم بما يقيمه حتى يتم قيامه. فيبقى كل مسلم آثما ما دام القيام بالعمل لم يتم. وعلى ذلك فمن الخطأ أن يقال ان فرض الكفاية هو الذي إذا قام به البعض سقط عن الباقين، بل فرض الكفاية هو الذي إذا **اقامه** البعض سقط عن الباقين، وسقوطه حينئذ أمر واقعي لأن العمل المطلوب قد قام ووجد فلم يبقَ مجال لبقائه. هذا هو الفرض على الكفاية، وهو كفرض العين سواء بسواء. وعلى ذلك فإن **إقامة الدولة الإسلامية فرض على جميع المسلمين أي على كل مسلم من المسلمين. ولا يسقط هذا الفرض عن اي واحد من المسلمين حتى تقوم الدولة الإسلامية**. فإذا قام البعض بما يقيم الدولة الإسلامية لا يسقط الفرض عن أي واحد من المسلمين ما دامت الدولة الإسلامية لم تقم. ويبقى الفرض على كل مسلم، ويبقى الإثم على كل مسلم حتى يتم قيام الدولة. ولا يسقط الإثم عن أي مسلم حتى يباشر القيام بما يقيمها مستمراً على ذلك حتى تقوم. وجهاد الفرنسيين في الجزائر فرض على جميع المسلمين، فإذا قام أهل الجزائر بجهاد الفرنسيين لا يسقط الفرض عن أحد من المسلمين حتى يتم إخراج الفرنسيين من الجزائر ويتم انتصار المسلمين. وهكذا كل فرض على الكفاية يبقى فرضا على كل مسلم. ولا يسقط هذا الفرض حتى يقام العمل المطلوب».

ويقول عبد الوهاب خلاّف في كتابه «علم أصول الفقه» في الصفحة ١٠٨ ما نصّه: «والواجبات الكفائية مطالب بها مجموع أفراد الأمة بحيث أن الأمة بمجموعها عليها أن تعمل على أن يؤدى الواجب الكفائي فيها. فالقادر بنفسه وماله على أداء الواجب الكفائي عليه أن يقوم به. وغير القادر على أدائه بنفسه عليه ان يحث القادر ويحمله على القيام به. فإذا أدى الواجب سقط الإثم عنهم جميعا، وإذا أهمل أثموا جميعا. اثم القادر لإهماله فرضا قدر على أدائه واثم غيره لإهماله حثّ القادر وحمله على فعل الواجب المقدور له. وهذا مقتضى التضامن في أداء الواجب. فلو رأى جماعة غريقا يستغيث ومنهم من يحسنون السباحة ويقدرون على إنقاذه، ومنهم من لا يحسنون السباحة ولا يقدرون على إنقاذه. فالواجب على من يحسنون السباحة أن يبذل بعضهم جهده في إنقاذه. وإن لم يبادر من تلقاء نفسه إلى القيام بالواجب فعلى الآخرين حثّه وحمله على أداء واجبه. فإذا أدى الواجب فلا إثم على أحد، وإن لم يؤدِ الواجب أثموا جميعا».

وقد جاء في **الموافقات للشاطبي** في الجزء الأول في الصفحة ٧٦ حول موضوع فرض الكفاية ما نصه: «فقد جاء عن مالك أنه سئل عن طلب العلم: أفرض هو؟ فقال: أما على كل الناس فلا (يعني به الزائد على الفرض العيني) لكن قد يصح أن يقال انه واجب على الجميع على وجه من التجوز. لأن القيام بذلك الفرض قيام بمصلحة عامة. فهم مطلوبون بسدها على الجملة فبعضهم هو قادر عليها مباشرة وذلك من كان أهلاً لها. والباقون وإن لم يقدروا عليها قادرون على إقامة القادرين. فمن كان قادراً على الولاية فهو مطلوب بإقامتها، ومن لا يقدر عليها مطلوب بأمر آخر وهو إقامة ذلك القادر وإجباره على القيام بها. فالقادر إذاً مطلوب بإقامة الفرض وغير القادر مطلوب بتقديم ذلك القادر».

ومتى تبيّن لنا ما هي فروض العين وما هي فروض الكفاية تبيّن لنا كيف أن المسلم حتى تبرأ ساحته أمام خالقه ودينه عليه أن يقوم بفروض العين وأن يشارك غيره في إيجاد فروض الكفاية.

على أن القيام بالفروض العينية له أولويات شرعية. فإذا استطاع المسلم أن يقوم بكل الفروض العينية والكفائية فهذا هو المطلوب ولا يوجد عنده مشكلة. أما إذا حصل تضارب فبأن القيام

بالفروض العينية مقدم على القيام بالفروض الكفائية. وإذا حصل تضارب فيما بين الفروض العينية فإن الشرع، وليس العقل، وضع أولويات لبعضها على بعض، فنفقة العيال مقدمة على سداد الدين. وسداد الدين مقدم على نفقة الحج. وصوم رمضان مقدم على صوم النذر. وصلاة الجمعة مقدمة على الوفاء بالوعد. وهكذا.. وإذا حصل تضارب فيما بين الفروض الكفائية بحيث لا يمكن إقامتها جميعها فإن الشرع كذلك، وليس العقل، يضع أولويات لبعضها على بعض. وهذا يكون الميدان فسيحا ومتشابكا. لأن الفروض الكفائية كثيرة ومنها الصعب والباهظ التكاليف، ومنها الفرض الذي يأخذ الجهد الكبير والوقت الكثير. وهي من الكثرة بحيث لا يستطيع المسلم أن يقوم بها جميعها. فصار لا بدّ من أن يقوم ببعضها دون بعضها الآخر. وما يقوم به وما يتركه لا يكون بناء على هواه ولا على تقديره العقلي او اختياره الشخصي بل بناء على ترجيح شرعي وإعطاء الشرع الأولوية له. ويؤخذ من القرائن الشرعية التي تبين أهميته.

فمثلاً نحن حين نقرر ان إقامة الدولة الاسلامية تأتي في رأس سلم الأولويات بين الفروض الكفائية فإنما أخذنا هذا من نصوص القرآن والسنة.

فالآيات التي توجب الحكم بما انزل الله كثيرة، منها: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ و﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾ و﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾ و﴿يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد امروا أن يكفروا به﴾ و﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم﴾ و﴿ان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم﴾ و﴿أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون﴾. هذه النصوص وما في معناها من آيات أخرى وأحاديث يتوقف العمل بها على **وجود الدولة الإسلامية** التي تحكم بما أنزل الله.

والآيات التي جاءت تأمر بإقامة الحدود كثيرة والآيات التي جاءت تأمر بإقامة الحدود كثيرة منها: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ و﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ و﴿الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ و﴿ومن قُتِل مظلوماً فقد جعلنا لوليّه سلطاناً﴾ و﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يُقتلوا أو يصلّبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يُنفَوْا من الأرض﴾. وجاءت احاديث كثيرة بجلد شارب الخمر وبرجم الزاني المحصن، والسن بالسن، والقصاص في الجروح، والأرش حيث لا يحصل القصاص، وإيقاع عقوبة التعزير حيث لم يحدد الشرع حداً. هذه الأحكام والحدود التي شرعها الله يتوقف العمل بها على وجود **الدولة الإسلامية** التي تحكم بما أنزل الله.

والآيات التي جاءت تأمر بالجهاد في سبيل الله كثيرة، منها: ﴿انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله﴾ و﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون﴾ و﴿قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة﴾ و﴿قاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله﴾ و﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾. فهذه الآيات وما في معناها من آيات وأحاديث يتوقف العمل بها على وجود **الدولة الإسلامية** التي تحكم بما أنزل الله. لقد جاءت احاديث تدل بأن الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة لا يعطله عدل عادل ولا جور جائر. اي أن المسلم عليه أن يجاهد حين يدعو داعي الجهاد سواء كان هناك دولة إسلامية أو لم يكن. أي ان الجهاد يكون مع كل أمير بَرًّا كان أو فاجرا. ولكن هؤلاء الأمراء الفجرة لا يجاهدون ولا يأمرون بالجهاد في سبيل الله. وإذا امروا بقتال فإنهم يأمرون بقتال المسلمين فيما بينهم. وسيستمرون على ذلك حتى ينهض رجال يؤمنون بالله واليوم الآخر ويهدموا دويلات الكفر هذه ويقيموا بدلاً منها **دولة الإسلام الواحدة التي تحكم بما أنزل الله**.

والآيات التي جعلت الأمة الإسلامية حاملة رسالة للعالمين وخير أمة بين الأمم، كثيرة منها: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ و﴿ولله العزة ولرسوله﴾ و﴿لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾. ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا

شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً. وكيف تكون العزة للمؤمنين، وكيف لا يكون للكفار سبيل على المؤمنين، وليس للمؤمنين دولة؟ وكيف يأمرون غيرهم من الأمم بالمعروف وينهونهم عن المنكر وهم في عقر دارهم قاصرون عن ذلك. إن ذلك لا يستقيم إلا بوجود **الدولة الإسلامية** التي تحكم بما أنزل الله.

والأحاديث الكثيرة التي تأمر المسلمين أن يكون لهم إمام يبايعونه على العمل بكتاب الله وسنة رسوله كثيرة منها: «**ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**». و«**إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتّقى به**» و«**من كره من أميره شيئاً فليصبر عليه فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبراً فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية**». وقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على لزوم إقامة خليفة لرسول الله ﷺ بعد موته. وأجمعوا على إقامة خليفة لأبي بكر، ثم لعمر، ثم لعثمان، بعد وفاة كل منهم رضوان الله عليهم والصحابة كلهم أجمعوا طوال حياتهم على وجوب نصب خليفة. ومع اختلافهم على الشخص الذي ينتخب خليفة فإنهم لم يختلفوا مطلقاً على إقامة خليفة.

وكذلك فإن ما يحتاجه المسلمون أثناء عيشهم في مجتمع إسلامي من صناعات وطب وبناء للمستشفيات وإقامة للمصانع والمختبرات وإعداد للقوة وغيرها الكثير من الفروض الكفائية، كل هذه الأمور يتوزع المسلمون فيما بينهم تأمينها. ولكن لا ينتظم هذا التأمين بحيث يتكامل تكاملاً من شأنه أن يحقق العيش الإسلامي الرغيد والقائم على عبوديته لله من جهة والإعداد والقوة للمسلمين لكي ينشروا الدعوة من جهة ثانية إلا من خلال دولة تشرف هي على إيجاد هذه الفروض إيجاداً فعّالاً ينسجم انسجاماً كلياً مع حقيقة الإسلام وغاياته.

كذلك وقد أوكل الشرع إلى الحاكم أن يجبر الناس على التزام ما أوجبه الشرع عليهم. وفي حال غياب الدولة الإسلامية تتعطل جميع الأحكام المنوطة بالحاكم. كذلك إذا أهمل الناس الأحكام المتعلقة بهم فلن يجدوا حاكماً يلزمهم بها. وبذلك تتعطل أكثر الأحكام المتعلقة بالناس وبهذا يصير وجود **الدولة الإسلامية** هو أساس من الأسس التي يقوم عليها الوجود العملي للإسلام في معترك الحياة. فإذا انهدم هذا الأساس انهدمت جملة كبيرة من أحكام الإسلام وتعطلت نصوص كثيرة جداً من نصوص الإسلام. وفقد المسلمون هويتهم وعزتهم واستبيحت ديارهم، وتسلّط عليهم عدوّهم، وفشت فيهم المنكرات كما هو حاصل اليوم.

ومن عجيب الأمر أن ترى أن هناك من يقوم لإقامة الإسلام من غير أن يصب جهده على **إيجاد الدولة الإسلامية**.

ومن عجيب الأمر كذلك أن ترى أن بين المسلمين من لا ينظر إلى **الدولة الإسلامية** والعمل لإيجادها إلّا على أنها حكم شرعي عادي لا يفضل ولا يقدم على غيره.

ومن عجيب الأمر كذلك أن ترى بين المسلمين من يعمل لتطبيق الأحكام الشرعية من خلال الأنظمة القائمة على حساب العمل لإقامة الدولة الإسلامية التي تقوم هي بما أناطه الشرع بها من إقامة أحكام الإسلام.

وبذلك نستطيع أن نقرر أن أهم وأوجب فرض من الفروض الكفائية هو العمل لإقامة الدولة الإسلامية التي تحكم بما أنزل الله. وهذا العمل يقوم به قسم من المسلمين. ولكن الكفاية غير حاصلة بهذا القسم لأن الدولة غير قائمة حتى الآن. وبذلك يصبح هذا الفرض الكفائي شبيهاً بفرض العين، كما تقدّم آنفاً، أي أن كل مسلم صار الآن مطالباً أن يعمل قدر استطاعته لإقامة الدولة الإسلامية.

ومن هنا فإن أدق اقتداء برسول الله وأصحه هو أن ينظر المسلم إلى الواجبات العينية التي أوجبها الله عليه وأن ينظر إلى المحرمات ـ وهي كلها عينية ـ التي حرمها الله عليه ثم ينظر إلى الواجبات الكفائية التي أمر الله بإيجادها ليقوم بها أو يشارك في القيام بها قدر استطاعته. وبعد النظر هدانا الله **لأهم** فرض كفائي، وهو العمل لإقامة الدولة الإسلامية التي هي الطريقة لإقامة غالبية أحكام الإسلام من عينية وكفائية.

والمسلم بهذا يكون قد حضر نفسه ليوم الحساب عندما يُسأل عما قدم وأخّر. فهو قد قام بالفروض العينية وانتهى عن المحرمات ـ وكلها

عينية ـ وقام بالواجب الكفائي الأول الذي بقيامه فيه يسقط عنه كل الفروض المتعلقة فيه وما اكثرها. وبهذا يكون المسلم قد أمسك بالحقيقة من كل أطرافها. فقام بما يقيم الإسلام في حق نفسه كفرد، وقام كذلك بما يقيم الإسلام في المجتمع وهو ان بقي عليه شيء لم يقم بعد فلا يعدو القليل من الفروض الكفائية والتي طبيعة قيامها تكون فردية وليست جماعية. ومن مثل رد السلام وتشميت العاطس والصلاة على الميت.

وبحث الائتمار بالمعروف والانتهاء عن المنكر هذا يجرنا إلى بحث العلم بالمعروف والعلم بالمنكر، فالعلم يسبق الائتمار والانتهاء. ولا ائتمار ولا انتهاء إلا بعلم. فما هي حدود العلم المطلوب شرعا من المسلم؟.

من بديهي القول أن يسبق العلمُ العملَ. وأن يكون العمل بحسب العلم الشرعي. وإلا لما كان العمل عبادة. فالله سبحانه وتعالى طلب من المسلمين القيام بالمعاريف، فلا بد من معرفتها حتى يقام بها. وكذلك طلب منهم أن ينتهوا عن المنكرات، فلا بد من معرفتها حتى يُنتهى عنها.

فالعبادة والطاعة والتقيد هي الأصل والعلم لازم لها ومن أجلها. فليس العلم مطلوبا لذاته وإنما لأجل العبادة والطاعة. قال تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله﴾. وكما يقول عبد الله بن المبارك رحمه الله: «طلبنا العلم لأجل العلم، فأبى العلم إلّا أن يكون لأجل الله». فالعبادة والطاعة هما المقصودان، والعلم بهما يتحقق بحده الأدنى وهو التقليد ويتحقق بحده الأعلى وهو الاجتهاد. وفي كليهما خير طالما التقيد قد وجد والطاعة قد تحققت. فمن صلى محافظا على أركان صلاته وشروطها مبتعدا عن مبطلاتها فقد قام بالعبادة وأدى ما هو مطلوب، ولكن كون قيامه بالعبادة لم يكن عن اجتهاد وتتبع فقد فاته خير كثير: خير العلم الذي يرفع الله به المسلم درجات. فقد قام بالعبادة مقلدا يأخذ الحكم ممن عنده علم وتقوى وورع بنظره. فيغلب على ظنه أن ما يقوله هذا العالم هو الأصوب والأقرب إلى طاعة الله. وكذلك من صلى اتباعا أي أخذ الحكم عن غيره ولكن مع معرفة الدليل، فهو أيضا مقلد. ولكن أفضل حالا من العامي الذي يأخذ الحكم دون

←

مجلة الوعي
جامعية ـ فكرية ـ ثقافية

قسيمة اشتراك

Al - Waie
ISLAMIC MONTHLY MAGAZINE

NAME ... الإسم

ADRESS العنوان

PROFESSION المهنة Tel: تلفون

ارغب
☐ الاشتراك في مجلة «الوعي» لمدة عام (١٢ عددا)
☐ تجديد اشتراكي في مجلة «الوعي» لمدة سنة إضافية
☐ الحصول على نسخة من كتاب «الوعي» رقم

وأرفق بالإضافة إلى هذه القسيمة
☐ شيكا مسحوبا إلى أحد بنوك نيويورك بقيمة .....باسم مجلة «الوعي»
☐ نسخة عن الحوالة البنكية التي حولتها الى حساب المجلة التالي

AL-WAIE
03.02.4302/15966
Allied Business Bank S.A.L. Hamra - Beirut - Lebanon

دليله. وكلاهما قد أخذ الحكم من غيره وحقق الطاعة والعبادة، أما المجتهد فهو أحسن حالاً وأفضل مآلاً وأرفع درجات. فهو يأخذ الحكم الشرعي بنفسه ويفتش عن الأدلة ويستنبط منها حكم الله في حقه.

أما الحكم الشرعي فهو أنه يجب على كل مسلم بالغ عاقل أن يتفقه في الدين الأمور التي تلزمه في الحياة لأنه مأمور أن يسيّر أعماله كافة بأوامر الله ونواهيه. ولا سبيل إلى ذلك إلا بمعرفة الأحكام الشرعية المتعلقة بأعماله. وعلى ذلك يكون التفقه في الدين للأحكام اللازمة للمسلم في معترك الحياة فرض عين لا فرض كفاية. وما زاد على ذلك فهو مستحب بالنسبة له. فهو إن صلى وجب عليه معرفة كيفيتها وإن بلغ ماله النصاب وحال عليه الحول ووجبت عليه الزكاة عليه معرفة ما يؤديه وبالمقدار الذي يملكه. فإن كان ماله ذهباً أو فضة كان عليه أن يتعلم كيفية تأديتها ولن تؤدي ولا يضره عدم معرفة أحكام الزكاة المتعلقة بالثمار والمواشي. وإن علمها فقد استزاد من الخير وله أجره. وإن قام يعمل لإقامة الدولة الإسلامية كان عليه ان يتعلم ما يقيم به هذه الدولة. وهكذا فإن كل فرض تعلق بذمته، تعلّق تبعاً له العلم به.

وبهذا يستطيع المسلم إن تأمّن له ذلك أن يطمئن لصحة إيمانه واستقامة التزامه.

فهو إن صفت نيّته لربه وهُدِيَ إلى صواب العمل فإنه سيجد رباً رحيماً يقبل منه عمله. وينجّيه من يوم الحساب برحمته وبذلك يكون قد تأمن الجانب الأول من بحثنا وهو بحث الائتمار بالمعروف والانتهاء عن المنكر.

ويتبع الجانب الثاني من هذا البحث. وهو بحث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر □

يتبع

إملأ هذه القسيمة وارسلها بالإضافة الى المرفقات بالبريد المضمون الى العنوان التالي

البنك المتحد للأعمال ش.م.ل
بيروت ـ لبنان
ص.ب ١١٣ ـ ٧١٦٥

قيمة الاشتراك السنوي (١٢ عددا) شاملة اجور البريد

باكستان ٧ دولار أميركي
يوغسلافيا ١٠ دولار اميركي
تونس ١٤.٠٠٠ دينار
استراليا ٢٥ دولار استرالي
الدانمرك ١٢٠ كورون
باقي الدول ١٥ دولار اميركي او ما يعادلها

ثمن النسخة من كتاب «الوعي رقم (١) ثلاث دولارات اميركية شاملة اجور البريد

ثمن النسخة من كتاب الوعي رقم (٢) دولاران اميركيان شاملة أجور البريد.

كلمة أخيرة

البحث عن السلام!!
بيكر أتى.. بيكر غادر

عجبا لهذا الانسحاق امام الاقدام الاميركية، مع ما تحمله جُعبة مبعوثها من تفاهات يطلقون عليها بكل برودة اعصاب «عملية البحث عن السلام». إذن فبيكر جاء يبحث عن السلام. وكأنه يبحث عنه في قصور الحكام وبين جدران الفنادق، الفخمة. لعل وعسى من يدري . لعل المبعوث يعثر على السلام بين الموائد الفخمة، أو لربما تصطدم قدماه به فيعثر عليه!!

زعيمة العالم او شرطيّة تبحث عن إبرة السلام في بحار الشرق، وعلى كل من يستطيع مساعدة هذه الدولة العاجزة المسكينة ان يتقدم مشكوراً، حتى ولو كان ممن فقدوا بيوتهم في إعصار بنغلاديش!

لماذا يسمى إرجاع فلسطين من المغتصبين اليهود «عملية البحث عن السلام»؟!

بينما يسمى إرجاع بلد كالكويت من حكم حاكم عربي الى حكم حاكم آخر «عاصفة الصحراء»؟

أرأيتم الفرق بين «البحث بالسراج والفتيلة» وبين «عاصفة الصحراء» بكل منات الاطنان من القذائف التي انهمرت على من عصفت بهم العاصفة؟!

أرأيتم أظلم وأقبح وأفجر من هذا التعامل مع البشر؟! اليهود اغتصبوا أرضاً ليست لهم عام ١٩٤٨. واعتدوا على المسلمين بشكل حروب في كل من الأعوام ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٧٨، ١٩٨٢. واعتدوا عليهم بشكل غارات جوية طيلة ٤٠ عاماً ومثال ذلك الغارة الجوية على مدرسة بحر البقر في مصر، والغارة على المفاعل النووي في العراق، والغارة على تونس والغارات على المباني السكنية في بيروت وجنوب لبنان واسرائيل ضمت القدس والجولان ضماً رسمياً واعتبرتها أرضاً غير قابلة للتفاوض واضافتها الى الارض المحتلة عام ١٩٤٨ وهي تدعي انها أرض اليهود. كل ذلك لم يستحق من شرطي العالم (نسمة صحراء) أو ندى صحراوياً، فجاءت من نصّبت نفسها شرطيا للعالم تبحث عن السلام عند اليهود وعند حكام العرب مع أن حكام العرب ليس لديهم ما يتنازلون عنه، فقد تنازلوا عن كل شيء طيلة سلسلة الاعوام التي تجاوزت الاربعين.

البحث عن السلام، ما أقبح هذه العبارة، وما أقل حياء مرددها، وهل لا يتم «إحلال السلام» إلا باستقدام المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي وزرعهم في مستوطنات في الضفة والقطاع؟ وهل لا يتم إحلال السلام الا بتنازل أهل فلسطين عن بلادهم لليهود الانجاس؟ اهكذا يتم «إحلال السلام»؟ بئس سلامكم هذا بئس العاملون لإحلاله!□

مكر اليهود وكذب
الأميركان وتفريط العرب

أسرى فلسطينيون بحراسة اسرائيلية (أ ب)

اليهود يحتفلون بما يسمونه «يوم توحيد القدس» (ذكرى احتلالها في ١٩٦٧).

في الاحتفال (٩١/٥/١١) قال شامير: «أرض اسرائيل كلها مقدسة».

وقال: «لن نتخلّى لا عن القدس ولا عن أي شبر من أرض اسرائيل».

ومع ذلك فإن بوش وبيكر وشامير يقولون بتحقيق تقدم...

هذا التقدم هو تنازلات جديدة من جانب العرب...

عُرِفَ من هذه التنازلات استعداد دول الخليج للاعتراف بإسرائيل،

وعُرِفَ أيضاً تنحيّ المنظمة وتسليم الموضوع لأهل الضفة والقطاع.

ويؤكد شامير وبوش وجود اتفاقات سريّة بين الأطراف.

وتستمرّ الهجرة اليهودية الكثيفة إلى فلسطين، ويستمرّ بناء المستوطنات،

ويستمر تدفق المساعدات الأميركية الإقتصادية والعسكرية إلى اسرائيل.

وبعد كل ذلك يقول فيصل الحسيني: «لقد أصبحنا نفهم الآن الموقف الأميركي بشكل أفضل».

مساكين أيها العرب!